الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

عنـــــوان الموضـــوع:

أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري

دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-2016

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعـداد الطلبة:

-زنات رشدي

- عطابي وليد

تحت إشراف الأستاذ:

- عايد لمين

أعضاء لجنـة المناقشـة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
جاب الله مصطفى		جامعة المسيلة	رئيسا
عايد لمين		جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
بوبعاية حسان		جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017 - 2018

شكر وعرفان

قال تعالى: ولئن شكرتم لأزيدنكم.

قال رسول الله (ص) : " من لم يشكر الناس لم يشكر الله". حديث شريف

فالحمد والشكر لله عز وجل أولا وقبل كل شيء على تيسيره وتوفيقه لي في إنجاز

هذا العمل المتواضع.

يسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى الوالدين الكريمين ،كما نتقدم

بجزيل الشكر، وخالص التقدير والاحترام إلى أستاذنا عايد لمين

الذي أشرف على إنجاز هذا البحث بنصائحه وإرشاداته القيمة كما تفضل علينا بوقته ،

وذلك رغم انشغالاته، وارتباطاته، ونتمنى أن يجعل الله هذا العمل

في ميزان حسناته ، وان يجعله ذخرا لنا ولكل طلبة العلم

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد

وكل من ساندنا ولو بكلمة طيبة

الموضوع **الصفحة**

كلمة شكر

إهداء

الفهرس.....X

مقدمة..... أ

الفصل الأول: التجارة الخارجية في الفكر الإقتصادي

تمهيد.....06

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية..... 07

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية.....07

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية.....08

المطلب الثالث: الأهداف الأساسية للتجارة الخارجية وأهميتها.....10

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية..... 12

المطلب الأول: نظريات التجارة الخارجية.....12

المطلب الثاني: النظريات والنماذج الحديثة في التجارة الخارجية.....18

المبحث الثالث: سياسة التجارة الخارجية..... 22

المطلب الأول: تعريف سياسات التجارة الخارجية.....22

المطلب الثاني: أنواع سياسات التجارة الخارجية.....23

المطلب الثالث: العوامل التي تؤثر على شكل ومضمون سياسات التجارة الخارجية.....24

المطلب الرابع: أهداف السياسة التجارية الخارجية.....26

خلاصة 28

الفصل الثاني: أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر2000-2016

تمهيد..... 30

المبحث الأول: الإصلاحات الإقتصادية وأسباب وأهداف تحرير التجارة الخارجية في الجزائر..... 32
المطلب الأول: أسباب وأهداف تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.....32
المطلب الثاني: الإصلاحات الإقتصادية في مجال تحرير التجارة الخارجية الجزائرية.....36
المطلب الثالث: سياسة التجارة الدولية في ظل المخططات التنموية.....38
المبحث الثاني: الإتفاقيات والشراكات في مجال تحرير التجارة الخارجية..... 40
المطلب الأول: القوانين المنظمة للتجارة الخارجية في الجزائر.....41
المطلب الثاني: أهمية وآثار الشراكة الأوروجزائرية.....43
المطلب الثالث: دوافع وآثار الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....45
المبحث الثالث: تقييم التجربة الجزائرية في مجال تحرير التجارة الخارجية خلال الفترة 2000-2016.....49
المطلب الأول: دراسة حالة الصادرات خلال الفترة 2000-2016.....49
المطلب الثاني: دراسة حالة الواردات خلال الفترة 2000-2016.....53
المطلب الثالث: دراسة حالة الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016.....59
خلاصة..... 61
خاتمة.....63
قائمة المراجع 65
قائمة الأشكال.....70
قائمة الجداول.....72
الملخص

مقدمة عامة

إن للتجارة الخارجية دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية حيث توفر للاقتصاد ماتحتاج اليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا ،من خلال نشاط الاستيراد وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير

تعتبر العمليات الاقتصادية سواء الوطنية أو الدولية محركا أساسيا لنشاط التجارة الخارجية وترجع هذه الصفقة التي تتميز بها التجارة الخارجية إلى الإنسان ورغبته، وهذا ليلبي مايحتاج إليه من حياته اليومية المتزايدة وبإستمرار، فالتجارة ماهي إلا مجموعة من العلاقات التي تربط بين الأعوان الإقتصاديين المقيمين والأعوان الإقتصاديين الغير مقيمين وذلك في مختلف دول العالم.

وتعتبر التجارة الخارجية بمثابة القوة الدافعة للتنمية الإقتصادية وأداة تعكس الواقع الحالي لهياكل إقتصادية وإنتاجية للدول النامية ومدى إستقلاليتها وتبعيتها للدول المتقدمة، كما يمكن تقديمها على أنها الشريان الأساسي الذي يربط بين الدول المختلفة .

وبما أن العالم اليوم يسعى بكافة الطرق إلى التوسع في التجارة الخارجية للأهمية البالغة التي تكتسبها هذه الأخيرة، إضافة إلى أن المناخ الإقتصادي الدولي في تطور مستمر نحو الإتحاد والتكامل الإقتصادي مما إستوجب على الدول النامية مواكبة هذا التطور الحاصل.

ولقد ساهمت الإتفاقيات الخاصة بتحرير التجارة الخارجية والإقليمية على مدى الخمس العقود الأخيرة في زيادة درجة الترابط بين دول العالم والتي هي تعظم كبير في حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول مما ضاعف من تأثير التجارة على النواحي الإقتصادية المختلفة لمعظم دول العالم ،ولعل أهم خصائص التجارة الخارجية هو تمكين جميع الدول من الإستغاثة من التجارة الخارجية عن طريق تحقيق الرفاهية وتحقيق أيضا الكفاءة الإقتصادية ،لأنه عن طريق التجارة يتم تبادل السلع والخدمات مما يعود على الدول المصدرة بالموارد المالية، وبتلك الأموال تستطيع تطوير إقتصادها وتنميته، أما الدول المستوردة تلبي حاجيات إقتصادها عن

طريق الإستيراد ،أي تلبي العجز الذي حصل على مستواها الإقتصادي (إنتاجي أو صناعي أو خدمي).

وعليه فإن تحرير التجارة الخارجية وتوسيع حجم المبادلات بشكل كبير أدى إلى تطوير التجارة على المستوى العالمي ،وتعود هذه التطورات إلى تطوير التجارة للدول ومن بينها الجزائر،التي سعت إلى مواكبة هذا التطور بعد أن ورثت بعد إستقلالها نظاما إقتصاديا سيطر عليه نظام فرنسا في مجال المبادلات التجارية ولكون قطاع التجارة الخارجية المتنفس الوحيد لما يوفره من مدخلات تسمح بتغطية متطلبات الدولة إعتمادا على صادراتها من المواد الأولية (البترول والغاز) رأت الدولة أن تسير هذا القطاع بإنتهاج سياسات مختلفة تتلاءم مع المرحلة الإقتصادية التي تمر بها البلاد فعمدت خلال مسيرتها التنموية إلى فرض الرقابة على التجارة الخارجية في مرحلة أولى ثم إحتكارها في مرحلة ثانية،وبسبب أزمة النفط عام 1986 وإنخفاض أسعار المحروقات أدت إلى نقص إيرادات الدولة من التجارة الخارجية.

بناءا على ماسبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما تأثير تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

وتندرج تحت الإشكالية أسئلة فرعية أهمها :

– ماهو مفهوم التجارة الخارجية و ماهي أهم السياسات والنظريات التي تحكم التجارة الخارجية في العالم ؟

– ماإنعكاسات تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر؟

الفرضيات:

- إن تحرير التجارة الخارجية يساعد على تنشيط بعض القطاعات التي تعتبر المحرك الأساسي للإقتصاد، والذي يؤدي إلى تحفيز الحركة التجارية وخلق فرص العمل ومنتجات جديدة ومن ثم تطوير الصادرات .
- يمكن لتحرير التجارة الخارجية تحسين الميزان التجاري.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في محاولة بحث وتحليل آثار الإصلاحات الإقتصادية التي إشتملت قطاع التجارة الخارجية في الجزائر على الميزان التجاري .

أسباب إختيار الموضوع :

1-إحساسنا بأهمية الموضوع خاصة مع التحولات الإقتصادية التي عرفتها الجزائر بصفة عامة وقطاع التجارة الخارجية والميزان التجاري بصفة خاصة .

2-الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع المتعلقة بالتجارة الخارجية وخاصة أنها في صميم تخصصنا ،وكذلك الميزان التجاري .

أهداف الموضوع:

هناك عدة أهداف نشير إلى بعضها وهي كالآتي:

1-تقديم إطار نظري مناسب يوضح مفهوم تحرير التجارة الخارجية، وكذلك مفهوم الميزان التجاري.

2-تسليط الضوء على العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والميزان التجاري .

منهج البحث:

سنعتمد في دراستنا على منهج هو :

المنهج الوصفي: سنعتمد فيه على التطرق إلى المفاهيم الأساسية والنظريات المرتبطة بالتجارة الخارجية .

الدراسات السابقة:

1- زيرمي نعيمة ،التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى إقتصاد السوق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية الاقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2011./2010

2- بن طيرش عطا الله، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، 2010/.2011

3- حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة – دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2012-2013.

4- بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الإقتصادي خلال الفترة 1970-2005، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية، فرع إقتصاد كمي، جامعة الجزائر،2010-2011 .

5- العجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من إحتكار الدولة إلى إحتكار الخواص، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر،2007 .

هيكل الدراسة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة المحافظة على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر المستطاع، وقد قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

يتناول الفصل الأول: **الإطار النظري للتجارة الخارجية،** وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالآتي:

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية .

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية .

المبحث الثالث: سياسة التجارة الخارجية .

كما يتناول الفصل الثاني: **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2016،** وقد قسم إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: الإصلاحات الإقتصادية وأسباب وأهداف تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.

المبحث الثاني: الإتفاقيات والشراكات في مجال تحرير التجارة الخارجية .

المبحث الثالث: تقييم التجربة الجزائرية في مجال تحرير التجارة الخارجية خلال الفترة 2000-2016 .

وخاتمة عامة: تحتوي على خلاصة ونتائج وتوصيات .

حدود الدراسة:

الإطار الزماني: تم تحديد الفترة من 2000 إلى 2016 لتحليل وضعية الميزان التجاري

الإطار المكاني: تستهدف الدراسة حالة الجزائر.

الإطار الموضوعي: تقتصر الدراسة الحالية على دراسة أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري.

تمهيد:

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية لإقتصاد أي دولة، حيث تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لإقتصاد أي بلد،كما تتفاعل مع إقتصاديات الدول المتعامل معها بواسطة عمليات الإستيراد والتصدير، ونظرا للأهمية التجارة الخارجية سنتطرق في المبحث الاول إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية، أما المبحث الثاني فستناول فيه مختلف النظريات المفسرة للتجارة الخارجية، أما المبحث الثالث سنتطرق فيه إلى سياسة التجارة الخارجية.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية.

ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور التاريخية الأولى وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر بمثابة البداية الحقيقية لها، حيث أدت إلى ضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة من الدول الأخرى وضرورة تصريف المنتجات تامة الصنع في الأسواق الخارجية، ثم زاد حجم التجارة الخارجية بعد ذلك في القرن التاسع عشر واتسع نطاقها نتيجة التقدم الكبير في وسائل النقل والمواصلات والذي جعل العالم وكأنه سوق واحدة يتم تبادل المنتجات بعضها ببعض وتقل فيها حدة الإختلافات بين مستويات الأسعار.

تعرف التجارة الخارجية على أنها فرع من فروع الإقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الإقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية.

-ويمكن تعريف التجارة الخارجية من زاويتين مختلفتين[1]:

المعنى الضيق ويشمل:

-الصادرات والواردات المنظورة(السلع).

-الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات).

المعنى الواسع ويشمل:

-الصادرات والواردات المنظورة.

- الصادرات والواردات غير المنظورة.

-الحركة الدولية لرؤوس الأموال.

-الهجرة الدولية للأفراد.

كما يقصد بالتجارة الخارجية عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل[2]

[1]- موسى سعيد مطر،**التجارة الخارجية**،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2001 ص13

[2] - حميدي عبد العظيم، **إقتصاديات التجارة الدولية**،مكتبة زهراء الشرق،مصر،1996 ص13

كما يمكن أن نعرفها بأنها مجموعة القواعد القانونية المنظمة للأعمال التجارية،والقائمة على أساس التدفقات المالية والمادية والخدماتية بين الدول،أو هي التي تتم بين الدول خلال عمليات الإستيراد والتصدير،حيث يتم إنتقال السلع والخدمات والموارد المالية من دولة إلى أخرى وفق إجراءات إدارية ومالية.

هي وسيلة تسمح لدول ما بتصريف الفائض من متنجاتها لدولة أو مجموعة من الدول، وفي نفس الوقت الحصول على المنتجات والخدمات التي تحتاج إليها، والتي لا تستطيع إنتاجها محليا أو تحقيق الإكتفاء الذاتي في إنتاجها.

وتعرف التجارة الخارجية أنها تمثل حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة، بحيث تشمل الحركات الخارجية لرؤوس الأموال[1]، ويلاحظ من هذا التعريف إدخال الإستثمار إلى مكونات التجارة من خلال رؤوس الأموال، موضحا بذلك تأثير التجارة الخارجية على مكونات الناتج القومي الإجمالي متجاوزا بذلك مفهوم الناتج المحلي الإجمالي.

تحدث التجارة الخارجية بين وحدتين إقتصاديتين بسبب إختلاف التكاليف، حيث نرى من ناحية التوازن الجزئي أن الإختلاف بالأسعار ناتج عن تغيرات في العرض والطلب، أما من ناحية التوازن الكلي وفي حالة إستيفاء شروط محددة أن التجارة الخارجية يمكن أن تحدث،أي أن إختلاف الأسعار النسبية هو الحافز والمحرك للتجارة والذي بدوره يعكس التغيرات في التكاليف.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية.

تقوم التجارة بين الدول لنفس أسباب قيامها داخل الدولة الواحدة،وفي كلتا الحالتين تتخصص الأقاليم بسبب وجود موارد معينة لدى بعضها غير موجودة لدى البعض الآخر،كأن تملك إحدى الدول مساحة كبيرة من الأرض وعددا كبيرا من السكان نسبيا ويعتبر هذا أفضل مزيج من الموارد الإنتاجية اللازمة لتربية الأبقار مثلا وتمتلك دولة أخرى أراضي قليلة وكثيرا من العمال الماهرين ورأس المال، ومثل هذا المزيج يحقق إنتاجا صناعيا أفضل، فتتخصص

[1]- **مجلة الدراسات التاريخية والحضارية**،المجلد (5) العدد (17)،2013،ص 122

الأولى في إنتاج الأبقار وبيع اللحوم، وتتخصص الثانية في المنتجات الصناعية وبيعها إلى الدولة الأخرى.

كما ترتبط دول العالم فيما بينها بعلاقات إقتصادية متشعبة تنشأ بمناسبة قيامها بالتجارة الخارجية، فالسبب المباشر لقيام التجارة هو إختلاف الأسعار، فالأسعار تؤثر في التبادل الدولي كما أنها تتأثر به، وأن عملية التبادل بين البلدان سيتحقق إذا ماكانت هناك مكاسب وأرباح جراء ذلك، وهي أساس التجارة الخارجية.

يتم تبادل القدر الأكبر من التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة، ويمكن تلخيص أسباب قيام التجارة الخارجية في العوامل التالية:[1]

- عدم إمكانية تحقيق الإكتفاء الذاتي.
- وجود فائض في الإنتاج.
- الحصول على أرباح.
- رفع مستوى المعيشة.
- التخصص الدولي .
- تفاوت التكاليف والأسعار لعوامل الإنتاج والأسعار المحلية: إذ يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها.
- إختلاف مستوى التكنلوجيا من دولة إلى أخرى: يتباين الأسلوب الإنتاجي والمعرفة الفنية بين الدول تباينا كبيرا، بحيث يؤثر بشكل كبير على طبيعة السلع المنتجة في كل بلد، فنجد الدول المتقدمة تحتكر إنتاج السلع التي تشكل التقنية عنصرا أساسيا في إنتاجها،أما الدول النامية فإنها في الغالب تتخصص في تلك التي يغلب عليها طابع المواد الخام مثل النفط والمعادن والقطن .

[1] - حميدي عبد العظيم، مرجع سابق ص 16

المطلب الثالث: الأهداف الأساسية للتجارة الخارجية وأهميتها

يمكن تلخيص أهداف التجارة الخارجية فيما يلي:

1-الإستفادة القصوى من فائض الإنتاج، إذ أن التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج القومي مما ينعكس على وضع العمالة وتوفير السلع الضرورية والأساسية.

2-إستيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا.

3-نقل التكنلوجيا والتقنية لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية للدولة.

4-دراسة موازين المدفوعات للدول، ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الإختلال والتوازن في موازين المدفوعات.

5-دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الدولية كسياسة الحماية أو الحرية وغير ذلك.

6-دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الإقتصادية الدولية.

7-الإستفادة من تكنولوجيا المعلومات بإعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبورالآمن، وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية[1]

ولقد ساهمت إتفاقيات تحرير التجارة الدولية والإقليمية على مدى الخمسة عقود الأولى في زيادة درجة الترابط بين دول العالم وإلى تعاظم كبير في حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول مما ضاعف من تأثير التجارة على إقتصاديات مختلف دول العالم.

تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها، وقدرتها كذلك على الإستيراد وإنعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من آثار على الميزان التجاري.

كما أن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الإقتصادية، فالتنمية الإقتصادية وما ينتج عنها من إرتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية.

[1]- شقيري نوري موسى، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2015 ص 21-22

ويمكن أن تلعب التجارة الدولية دورا للخروج من دائرة الفقر وخاصة عند تشجيع الصادرات فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس مال أجنبي جديد يلعب دورا في زيادة الإستثمارات الجديدة في المصانع والبنية التحتية والنهوض بالتنمية الإقتصادية.

وتتجلى أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:

1- تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول،وتربطها مع بعضها البعض.

2- تساعد في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالات الإستثمار والإستهلاك.

3- تعد مؤشرا هاما على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية وذلك لإرتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخل فيها وقدرتها على الإستيراد، وإنعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملة الأجنبية وما لها من آثار على الميزان التجاري.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

المطلب الأول: نظريات التجارة الخارجية

أولا: مدرسة التجاريين (الفكر المركنتالي)[1]

يعرف الفكر المركنتالي بأنه مجموعة المعتقدات التي سادت أوروبا خلال الفترة 1500-1750م، والتي إستهدفت التحكم في الأنشطة الإقتصادية المحلية والمعاملات التجارية الدولية والغرض الأساسي من هذه السياسات والمعتقدات هو تركيم ثروة الأمم.

ويرى الفكر التجاري أن ثروة الأمم تقاس بما تحتفظ به من معادن نفيسة (ذهب وفضة) ونظرا لأن ثروة العالم كله ثابتة فإن المكاسب التي تحققها إحدى الدول لابد أن تكون على حساب الدول الأخرى.

كما يفترض الفكر التجاري أن عنصر العمل هو أهم عناصر الإنتاج في عملية النمو، وقد إستخدم التجاريون نظرية القيمة في العمل، والذي يعني أن قيمة السلع يتم تحديدها بما يبذل في إنتاجها من ساعات العمل .

كذلك لا يؤمن الفكر التجاري بمبدأ الحرية الإقتصادية بل يؤكد على ضرورة التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي.

ميز التجاريون بين ثلاث فترات مرت بها النظرية التجارية:

الفترة الأولى: وهي الفترة التي تعرف بفترة السياسة المعدنية ويستدعي إحتفاظ الدولة في تلك الفترة برصيد من المعدن النفيس وإخضاع عمليات إنتقال المعدن النفيس للخارج لرقابة مباشرة .

الفترة الثانية: إكتفت الدولة نتيجة تجاربها بأن تفسر معاملاتها مع كل دولة على إنفراد، ومن ثم لم تعد هناك حاجة إلى فرض رقابة مباشرة على كل عملية من عمليات إنتقال المعدن النفيس إلى الخارج،وعلى أن تكتفي بالرقابة غير مباشرة على مجموع معاملاتها مع كل دولة .

الفترة الثالثة: إتضح للدولة أن مركزها النهائي يتوقف على مجموع صادراتها في نهاية العام، وعلى ذلك ليس من الضروري أن تكون معاملاتها مع كل دولة في صالحها فالعبرة في مجموع معاملاتها.

[1] شقيري نوري موسى ،مرجع سابق،ص31

ثانيا: آلية (الأسعار–النقود –التدفق السلعي)/ديفيد هيوم

أهم وأول الهجمات التي شنها الفكر الكلاسيكي على الفكر التجاري تتلخص في الآتي:

إن تركيم المعادن النفيسة (الذهب والفضة) كنتيجة لإستمرار الفائض في الميزان التجاري من الممكن أن يتسبب في زيادة العرض النقدي المحلي مما يتسبب في إرتفاع كل من الأسعار والأجور وهذا الإرتفاع بدوره يتسبب في إنخفاض القدرة التنافسية للصادرات .

يفترض هيوم ظروف التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، وهذا الإفتراض يتعارض مع الإفتراض الأساسي للفكر المركنتالي القائل بوجود موارد عاطلة .

وفقا لتحليل هيوم فإنه من المستحيل على أي دولة أن تستمر في تركيم الأرصدة الدولية إلى الأبد من خلال الإستمرار في الإحتفاظ بفائض في الميزان التجاري، والسبب في ذلك يرجع إلى العجز التجاري/(الفائض) يخلق بذاته آلية تعمل على إلغاء العجز/(الفائض) بصورة تلقائية، هذه الآلية تظهر على المستوى المحلي في صورة تغيرات في العرض النقدي والأسعار والأجور، وعلى المستوى الدولي تظهر في تغيرات في الصادرات والواردات حتى تتم إستعادة التوازن في الميزان التجاري.

وللتوضيح أكثر يرى دافيد هيوم في نظريته للتوازن التلقائي أن المعدن النفيس يتوزع تلقائيا بين الدول دون الحاجة إلى وضع سياسة هادفة أو أي تدخل من جانب الدولة، فإذا مازاد لدى الدولة من المعدن النفيس عن القدر الذي يتناسب مع نشاطها الإقتصادي، فإن أسعار السلع في تلك الدولة ترتفع بالنسبة لأسعار السلع في البلاد الأخرى، مما يؤدي إلى نقص صادراتها وزيادة وارداتها، وبالتالي ينتهي إلى العجز في الميزان التجاري.

هكذا إستطاع هيوم عن طريق دراسة العلاقة بين كمية المعدن النفيس في بلد ما ومستويات الأسعار فيه والعلاقة بين مستوى الأسعار فيه ومستوى الأسعار في العالم الخارجي، أن يبين عدم جدوى القيود التي على التجارة الدولية بقصد زيادة حصيلة الدولة من المعدن النفيس.

ثالثا: نظرية النفقات المطلقة (الميزة المطلقة) آدم سميث

قدم آدم سميث في كتابه عن ثروة الأمم نقدا للفكر التجاري حيث بدأ بتعريف ثروة الأمم على أنها إنعكاس لقدرتها الإنتاجية وليس قدرتها على تركيم الأرصدة الدولية والمعادن النفيسة

لذلك فإن الإهتمام يجب أن ينصب على البحث عن السبل الكفيلة بزيادة القدرة الإنتاجية بدلا من جمع المعادن النفيسة، ولقد جاء حديث آدم سميث عن حرية التجارة في معرض هجومه على ما أسماه النظام التجاري[1].

وقد إعتقد سميث أن ظروف الحرية الإقتصادية هي الأكثر ملاءمة لزيادة الطاقة الإنتاجية حيث يصبح الأفراد أحرارا في إتخاذ الأنشطة التي تخدم مصالحهم، وهذا الدافع وحدة تحقيق المصلحة الفردية يدفع الأفراد إلى التخصص في الأنشطة التي تتناسب مع قدراتهم الخاصة، وهكذا يتم تقسيم العمل بما يحقق أعلى إنتاجية ممكنة في ظل المنافسة الكاملة.

ومعنى ذلك أن آدم سميث لم يؤمن بأهمية دور الدولة في التدخل في النشاط الإقتصادي كما نادى الفكر التجاري، بل على العكس إعتقد سميث بوجود يد خفية تسعى إلى تحقيق مصلحة للمجتمع ككل عندما يكون الأفراد أحرارا في إختيار الأنشطة الإقتصادية التي تحقق مصالحهم الشخصية، في إطار القانون والحفاظ على حقوق الملكية الخاصة، والدور الوحيد الذي يمكن أن تلعبه الدولة هو الحفاظ على كفاءة الأسواق بصور تنافسية وبدون أي شوائب إحتكارية .

رابعا: نظرية النفقات النسبية (الميزة النسبية)ديفيد ريكاردو

قام ديفيد ريكاردو عام 1817م بنشر كتابه مبادئ الإقتصاد السياسي والضرائب وقد تضمن كتابه نظريته في النفقات النسبية والتي أصبحت تعرف فيما بعد (بنظرية الميزة النسبية).

الإفتراضات الأساسية لنظرية الميزة النسبية:

1-وجود دولتين

2-وجود سلعتين

3-حرية التجارة والمنافسة الكاملة

4-تكلفة الإنتاج تقاس من خلال العمل(ساعات العمل)وهو مايعرف بنظرية القيمة في العمل عند قياس تكلفة إنتاج سلعة[2].

[1]- عادل أحمد حشيش،ومجدي محمود شهاب،**أساسيات الإقتصاد الدولي**،منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان،2003،ص70

[2]- نعيمة زيرمي نعيمة،التجارة الخارجية الجزائرية،من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق،مذكرة لنيل شهادة ماجيستر،تخصص مالية دولية،كلية العلوم الإقتصادية،جامعة أبي بكر بلقايد،2010-2011،ص12

تجدر الإشارة إلى أن التحليل الكلاسيكي إفترض مجموعة من الإفتراضات الأخرى التي تجرد الواقع منها ومن هذه الإفتراضات مايلي:

-إن الموارد الإقتصادية لكل دولة تظل كما هي ثابتة، وأن كل نوع من أنواع تلك الموارد متماثل تماما،بمعنى أن عنصر العمل يتكون من وحدات متجانسة لاتختلف في مستوى المهارة أو التدريب .

- إن عناصر الإنتاج المختلفة (العمل -رأس المال- الأرض) تتحرك بسهولة تامة من نشاط إلى آخر على المستوى المحلي وفقا للعوائد الحدية للأنشطة المختلفة ولكن لا يمكن أن تتحرك عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى.

-ثبات مستوى المعرفة الفنية كما هي داخل كل دولة مع إمكانية إختلاف هذا المستوى من دولة إلى أخرى.

- إن تكلفة الإنتاج ثابتة، بمعنى أن ساعات العمل اللازمة لإنتاج الوحدة الواحدة من السلعة تظل كما هي بغض النظر عن الكمية المنتجة منها

- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

أستخدمت هذه النظرية كأساس للتجارة الدولية مدة طويلة من الزمن، ثم بدأت الإنتقادات توجه إليها في بداية الحرب العالمية الأولى، ومن أهم هذه الإنتقادات:

- تعتمد على نظرية العمل للقيمة في تحديد تكلفة السلعة أو قيمتها بكمية العمل المبذولة في إنتاجها،وهذا يعني إهمال مشاركة عناصر الإنتاج في تكلفة السلعة .

- تفترض النظرية إنعدام نفقات النقل والتعريفة الجمركية، علما أنهما تحسبان ضمن تكلفة الإنتاج السلعة، فإذا كانت هذه النفقات مرتفعة فإنها ستلغي الميزة التي يتمتع بها البلد المنتج لهذه السلعة مما يؤدي إلى وقف عملية التصدير،لأن تكلفة إنتاجها في البلد المصدر تصبح أعلى منها في البلد المستورد.

- تفترض هذه النظرية أن نفقة الإنتاج للوحدة الواحدة تبقى ثابة بغض النظر عن الزيادة أو النقصان في حجم الإنتاج، ومن ثم يكون التخصص كاملا،وهذا مخالف لما يجري في المشاريع

الإنتاجية التي تخضع بعد حد معين من الإنتاج إلى قانون تزايد النفقات.(تناقص القلة)،وقبل هذا الحد أيضا إلى قانون تناقص النفقات (تزايد الغلة).

– إفتراض النظرية حرية التجارة، وهذا أمر مغاير للواقع لأن معضم الدول تفرض قيود على حركة الصادرات والواردات مما يقيد حرية التجارة.

– تفترض النظرية سلعتين ودولتين يتم التبادل التجاري بينهما وهذا فرض مبسط وتجريدي يتعارض مع الواقع، حيث أن التبادل يتم بين العديد من الدول والسلع.

– تعتمد نظرية التكاليف النسبية على فروض ساكنة تؤدي إلى تحليلات وتوازنات ساكنة لا تمت إلى الواقع الإقتصادي المتحرك بصلة.

خامسا: نظرية القيم الدولية[1]

مؤسس هذه النظرية هو جون سستيورات ميل عام 1848م وتتمثل الفكرة الأساسية لهذه النظرية في أن نسبة التبادل الدولي التي تسود في السوق الدولية تتوقف على الطلب المتبادل لكل من الدولتين،كما كان له في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، وفي إبراز أهمية طلب كل من البلد ينفي تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية أو معدل التبادل الدولي.[2]

ويرى جون ستيورات ميل أنه كلما زادت شدة الطلب للدولة (أ) على سلعة الدولة (ب) كانت نسبة التبادل في مصلحة الدولة (ب) وبذلك تعود الفائدة الأكبر في التعامل على الدولة الأقل طلبا والفائدة الأقل على الدولة ذات الطلب الأكبر كما أن مرونة الطلب تؤثر على حجم التبادل،وبالتالي على مقدار الفائدة التي تحصل عليها كل دولة،وذلك في ظل المنافسة الحرة وعدم وجود إتفاقيات بين المنتجين.

– كما دعت هذه النظرية إلى محاولة التوسع في الخارج بإسم الكسب الدولي،ففي وسع الدولة الصغيرة أن تتبادل مع الدولة الكبيرة وفقا لمعدل التبادل السائد في الدولة الأخيرة دون أن تؤثر عليه، نظرا لإرتفاع مستوى المعيشة وضخامة طلبها في الدولة الكبيرة.

---

[1]- شقيري نوري موسى، مرجع سابق ص75-76

[2]- مجدي محمود شهاب،سوزي عدلي ناشز، **أسس العلاقات الإقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص 58

الإفتراضات التي تقوم عليها نظرية القيم الدولية:

1- عند قيام التجارة بين دولتين على سلعتين فإن القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية ستتساوى مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى.

2- سيعتمد موقع معدلات التبادل (نسب) على الطلب المتبادل في كلتا الدولتين،وكذلك على مرونة هذا الطلب، إذا كان طلب إحدى الدولتين على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية عند سعر معين كبيرا، في حين أن طلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى عند السعر نفسه قليلا فستميل شروط التجارة الدولية لمصلحة الدولة الثانية والعكس صحيح.

3- مادمنا لانستطيع تقرير قاعدة عامة لأذواق وحاجات المستهلكين فإننا لا نستطيع التخمين عند أي نسب يمكن تبادل السلعتين وبما أننا نعرف الحد الأعلى والحد الأدنى لنسبة التبادل أي نسبتي تكاليف الإنتاج في كل من الدولتين فإن المنفعة من التجارة بين الدولتين يمكن أن تقسم بينهما بنسب عديدة، وبمعنى آخر إن معدلات (نسب) التبادل الدولية ستقع بين معدلات التبادل الداخلية في كلتا الدولتين.

- وكغيرها من النظريات السابقة فقد تعرضت هذه النظرية إلى النقد، فقد إبتعدت عن الواقع حين إفترضت تكافؤ أطراف المبادلة، فإذا ماكان التبادل الدولي يتم بين دول غير متكافئة فمن المحتمل ألا يكون للطلب المتبادل أي دور يذكر في تحديد نسب التبادل الدولي، حيث في وسع الدولة الكبيرة أن تفرض شروطها.

المطلب الثاني: النظريات والنماذج الحديثة في التجارة الخارجية

أولا: نظرية الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج(هيكشر-أولين)[1]

يرجع ظهور هذه النظرية إلى الإقتصاديين السويديين **إيلي وهكشر** في كتاب بعنوان **آثار التجارة الخارجية على التوزيع**الذي صدر سنة 1919، وإلى تلميذه **برتل أولين** والذي قام بتطوير وتفسير نظرية معلمه من خلال كتابه بعنوان **التجارة الإقليمية والتجارة الدولية** الذي

[1] شقيري نوري موسى، نفس المرجع السابق، ص 93

أصدره سنة 1933، وذلك بتوجيه النقد إلى الأسس التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية

الفكرة الأساسية لهذه النظرية:

1- إن الإختلافات في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول هي التي تؤدي إلى قيام التجارة الدولية، إذ أن لكل دولة ميزة نسبية عندما تنتج وتصدر تلك السلع والتي تحتاج إلى عامل الإنتاج الأكثر وفرة نسبية فيها، وبالمقابل فلن تكون لهذه الدولة الميزة بالنسبة للسلع التي يحتاج إنتاجها إلى عامل الإنتاج ندرة فيها، وبالتالي ستستورد هذه السلعة من الخارج.

2- لقد إعتبر هيكشر أن إختلاف النسبية بين الدول مرتبط بإختلاف إنتاجية هذه الدول، وأن هذه الإنتاجية تتوقف على عاملين هما:

أ-إختلاف الدول من حيث تمتعها بالوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، وهذا يؤدي إلى إختلاف الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى.

ب- إختلاف دوال إنتاج السلع المختلفة، فمن الناحية الفنية تحتاج بعض السلع إلى توفر بعض عوامل الإنتاج بدرجة أكبر من العوامل الأخرى.

3-عند قيام التجارة فإن صادرات كل دولة ستكون من السلع التي تكون هناك وفرة نسبية في عوامل إنتاجها بالنسبة لغيرها من الدول،وذلك لأن تكلفة إنتاجها منخفضة وبالتالي أسعارها ستكون منخفضة نسبيا عن الأسعار السائدة في الدول الأخرى أما وارداتها فستكون من السلع التي يحتاج إنتاجها إلى عوامل إنتاج غير موجودة كليا، أو تعاني فيها الدولة من عجز نسبي، وبالتالي فإن السبب الأساسي لقيام التبادل الدولي بين دولتين هو إمكانية الحصول على السلعة من الخارج بتكلفة أقل من تكلفة إنتاجها محليا.

ثانيا: نظرية ستولبر–ساموبلسون

إذا كانت الدولة غير متخصصة كلية في إنتاج أي نوع من السلعتين،فإن التحول من إقتصاد مغلق إلى إقتصاد مفتوح، يجعل عائد العامل الأكثر إستعمالا– من طرف السلعة التي يزيد سعرها النسبي– يزيد وبالمقابل فإن عائد العامل الآخر ينقص[1].

ثالثا: نظرية ريبزنسكي

يسمح تحليل ودراسة عوامل الإنتاج، بفهم آثار النمو الإقتصادي على التجارة الدولية، بحيث يفترض أن تعرف هذه الدولة الصغيرة المنفتحة زيادة في حيازتها للعمل أو لرأس المال، تهتم هذه النظرية بدراسة آثار هذه الزيادات على التخصص العالمي وهي كالتالي: في حالة التخصص الجزئي، وباعتبار السعر النسبي للسلع معلوم، فإن الزيادة في حيازة واحد من عوامل الإنتاج تؤدي إلى زيادة السلعة الأخرى[2].

عكس ذلك أي دول متقدمة ونامية، وعند تفسيره فرق بين نوعين من السلع[3]:المنتجات الأولية والسلع الصناعية، بالنسبة للأولى يرى أن تبادلها يتم وفقا للميزة النسبية التي تحدد نسب عناصر الإنتاج، وهو نفس تفسير هكشر–اولين أي عن نسب عناصر الإنتاج تحدد بمعرفة الطلب، أما الثانية فيرى أنها أكثر تعقيدا، فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات والواردات المحتملة ويرجع السبب في الاتجاه إلى السوق المحلي خاصة إذا كانت سلعة جديدة مبتكرة يساعد على التعرف على مدى ملائمة السلعة لاحتياجات المستهلكين وإن كانت في حاجة إلى تعديل، وذلك من واقع الصلة المباشرة بين المنتج والمستهلك القريب منه، بحيث يستفيد الأول من التغذية العكسية للمعلومات، ومن البديهي أن ترتفع النفقات إذا كان التسويق يتم بأسواق خارجية.

– وضع ليندر مفهوم **كثافة التجارة** لكي يقيس حجم التجارة بين الدول، إذ يرى أن تشابه هيكل الطلب في بلدين يجعل التجارة بينهما أكثر كثافة، فرغم وجود عوامل أخرى تحدد هيكل الطلب مثل (المناخ،اللغة،الدين) ، إلا أن عامل الدخل يمكن أن يضع عقبات أمام التجارة .

---

[1]- نوال عبابسة، **التخصص الدولي بين النظرية والواقع**،حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل والإستشراف الإقتصادي، ، جامعة منتوري، قسنطينة،2008-2009، ص12.

[2]- نوال عبابسة، مرجع سابق ،ص 13

[3]- عادل أحمد حشيش ومحمود مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة الإسكندرية ، مصر ص148

كخلاصة لهذه النظرية فإن التجارة الدولية تحفز على النمو في الدول ذات الهيكل الإقتصادي المرن أي الدول المتقدمة، ولا تحفز الدول ذات الهيكل الإقتصادي الجامد أي الدول النامية ويترتب على ذلك إتجاه الفجوة بين متوسط دخل الفرد في كل من الدول النامية والمتقدمة، فالتبادل الدولي طبقا لنظريته ليس وسيلة لتضييق الهوة في الداخل بين الدول المتقدمة والنامية، بل يؤدي إلى زيادة حدة التفاوت بينهما.

– وعلى قدر المجهودات المبذولة لم يستطع ليندر تقديم تفسير متكامل لكافة قطاعات التجارة الخارجية في المنتجات الصناعية ،لذلك ظهرت نظريات جديدة محاولة دمج تفسير نظرية ليندر لتطوير نظرية هكشر– اولين، وجعلها أكثر واقعية وقدرة على تفسير ظواهر الإقتصاد العالمي.

رابعا: نموذج الفجوة التكنولوجية

وضع **بوسنر** هذا النموذج سنة 1961[1]، معتمدا في تفسيره على أن جزءا كبيرا من التجارة الدولية بين الدول الصناعية مبني على تقديم سلع جديدة وخطوات إنتاجية جديدة ، وهذا يعطي للمنشأة المخترعة والدولة ميزة احتكارية مؤقتة في السوق العالمي تزول بإنتشار التكنولوجيا الجديدة وتقليد هذه السلعة، كما أشار **بوسنر** إلى وجود نوعين من فترات الإبطاء في عملية الإنتشار الدولي للتكنولوجيات الحديثة هما:

1– فترة إبطاء رد الفعل، ويطلق عليها أيضا فجوة تأخر الطلب، وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين اللحظة التي يقدم فيها الإبتكار الجديد لأول مرة ،واللحظة التي يتعرف فيها المنتجون في الدول الأخرى على حاجتهم للإستجابة مع التغيرات الحادثة، ويتحقق ذلك عندما تبدأ الدولة المبتكرة في تصدير السلعة الجديدة إلى دول أخرى، وهنا يشعر المنتجون في هذه الدول الأخرى بتحدي المنافسة الجديدة، ويعترفون بحاجتهم إلى رد فعل ملائم .

2– فترة إبطاء التقليد، وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين إنتاج السلعة الجديدة لأول مرة (الإنتاج الأصلي)، وإنتاج الدول الأخرى لها (الانتاج المقلد) وعند هذه النقطة تبدأ صادرات الدولة المبتكرة في التراجع، ويحل محلها الإنتاج المحلي المقلد في البلدان الأخرى.

[1]- سامي خليل، **الإقتصاد الدولي،نظرية التجارة الدولية**، الجزء الأول ، دار النهضة العربية، القاهرة 2001، ص 70

ويختلف المدى الزمني للفجوتين، فتكون فترة إبطاء التقليد أطول زمنا من فترة إبطاء الطلب، والفجوة الزمنية بينهما يطلق عليها الفجوة التكنلوجية، وهي التي تفتح المجال أمام التجارة الدولية لهذه السلعة.

خامسا: نموذج دورة حياة المنتوج

يعتبر هذا النموذج أكثر تعميما وإمتدادا لنموذج الفجوة التكنلوجية، وقد تم تقديمه بواسطة **فيرنون** سنة 1966، وتمثلت فكرته الأساسية في دراسة دورة حياة المنتوج في التجديد، إذ إعتبره ميزة نسبية جديدة بالنسبة لدولة ما، فقد وضع عبر مثال للولايات المتحدة الأمريكية أن المنتوج يكون جديدا في البداية ثم ينتشر في الدولة الصناعية، ثم يصبح نمطيا، وتعتبر هذه النظرية أول تفسير ديناميكي للعلاقة بين التجارة والإستثمار الأجنبي

– طبقا للنظرية التكنلوجية في التجارة الخارجية، فإن دورة حياة المنتوج وكما يراها **فرنون** تمر بثلاث مراحل[1]: مرحلة المنتوج الجديد، مرحلة المنتوج الناضج، ومرحلة المنتوج النمطي.

[1]- سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**، الدار المصرية البنانية، القاهرة ص 223

المبحث الثالث: سياسة التجارة الخارجية

تعتبر السياسات التجارية التي تعتمدها الدول اليوم ذات أصالة فكرية من فترات تاريخية سابقة، بل وترجع إلى المذاهب الإقتصادية التي سادت عصور تاريخية خلت منها سياسة كانت تعتمد التجارة على نتائج أفكار المدرسة التجارية أو سياسة التجارة الخارجية التي كانت تهدف إلى تنشيط وزيادة التبادلات التجارية والتي ثمنت بإنشاء فكرة الجات عام 1947، ثم قيام منظمة التجارة العالمية عام 1995.

المطلب الأول: تعريف سياسات التجارة الخارجية

السياسات هي نوع من أنواع التدخل الحكومي، يخضع في تكوينه لقرارات سياسية وإجتماعية معينة وعلى الرغم من أن أساسها يكون سياسيا، إلا أن الدور الأكبر يكون للإقتصاديين في التوجيه والإرشاد وبإظهار النتائج المتوقعة لقطاعات الدولة المختلفة بالشكل الذي يسمح للقرار السياسي بإعادة التفكير بناءا على هذه التأثيرات المختلفة

كما يمكن تعريف السياسات في مجال التجارة الخارجيةّ بأنها منهاج مخطط تضعه الإدارة الإقتصادية، ويهدف من خلالها التأثير على مستوى مكونات تجارتها الخارجية، لايمكن تحقيقها كلية أو بالمعدل المطلوب خلال فترة زمنية معينة .

تعرف على أنها السياسة الإقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية، ويقصد بالسياسة الإقتصادية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الإقتصادي لتحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية معينة[1].

كما تعرف السياسة التجارية بأنها مجموعة الأساليب والإجراءات التي تضعها الدولة في مجال علاقاتها الإقتصادية الدولية لتحقيق أغراض وأهداف عديدة تختلف من دولة إلى أخرى ولكنها تدور حول علاج الخلل في الميزان التجاري أو المدفوعات أو رفع معدلات النمو الإقتصادي.

[1]- عبدالمطلب عبد الحميد، **السياسات الإقتصادية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2003 ، ص 124

كما تعرف بأنها تلك الإجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها هذه الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرةعلى حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو إتجاهاته[1].

المطلب الثاني: أنواع سياسات التجارة الخارجية

أولا: سياسات التجارة الخارجية القومية

وهي تلك السياسات التي تتخذها الدولة بمفردها لتحقيق أهداف قومية بغض النظر عن علاقاتها مع الدول الأخرى، أو المنظمات الإقتصادية الدولية وبعبارة أخرى هي تلك السياسات التي تتخذها الإدارة الإقتصادية للدولة، على سبيل المثال سياسة الرقابة على التجارة الخارجية، والتمييز السعري وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.....إلخ.

ثانيا: سياسة التجارة الخارجية الإقليمية

وهي تلك السياسات التي تتخذها الدولة بالإتفاق مع الدول الأخرى التي تقع في نفس الموقع الجغرافي، بهدف تحقيق بعض المصالح الإقتصادية المشتركة ، ومن أمثلة هذا النوع من السياسات الإتفاقيات الثنائية والتكتلات الإقتصادية المختلفة.

ثالثا: سياسات التجارة الخارجية الدولية

وهي تلك السياسات التي تتخذها المنظمات الإقتصادية والنقدية الدولية بشأن تنظيم التجارة الخارجية، أو تنظيم العلاقات النقدية الدولية بهدف تحقيق نوع من الإستقرار الإقتصادي، وتنشيط حركة التجارة الدولية، ومن أمثلة هذه التنظيمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وإتفاقية التعريفات والتجارة...إلخ[2].

[1]- مجدي محمود شهاب، **الإقتصاد الدولي المعاصر**، بدون دار نشر، الإسكندرية،2007 ، ص 112

[2]- مصطفى محمد عز العرب، **سياسات وتخطيط التجارة الخارجية**، الدار المصرية اللبنانية،، ص 17

المطلب الثالث: العوامل التي تؤثر على شكل ومضمون سياسات التجارة الخارجية

لاشك أن وضع الإطار الذي تتحرك فيه الإدارة الإقتصادية بالشكل الذي يساعدها على تحقيق الأغراض التي تسعى إليها إنما يتحدد ويؤثر فيه عوامل عدة تأثيرا بالغا، يمكن تلخيصها فيما يأتي[1]:

أ-مستوى التنمية الإقتصادية:

يعتبر مستوى التنمية الإقتصادية من أهم العوامل التي تحدد شكل ومضمون السياسة في التجارة الخارجية، وإن بلوغ مرحلة متقدمة من النمو الإقتصادي يساعد على وضع سياسة أكثر مرونة، بعكس الحال في وجود مستوى متخلف،فتكون السياسة أكثر تقييدا في تطبيقها، حيث تكون الدولة قد وصلت في نموها إلى القاعدة الإقتصادية بالشكل الذي يسمح لها بحرية التنافس في السوق العالمية، أو على الأقل تقل فرص الدعم، ومن الأمثلة الواضحة في هذا المجال إتباع سياسة تشجيع الصادرات بالنسبة لبعض المنتجات، وخاصة الصناعات الناشئة.

ب-الظروف والأوضاع الإقتصادية القائمة:

تلعب الأوضاع الإقتصادية القائمة دورا هاما في تشكيل مضمون هذه السياسات، كما سبق القول إن الغرض الأساسي من وجود هذه السياسات هو تحقيق أوضاع أو أهداف إقتصادية معينة، لذلك ينبغي دراسة الوضع القائم ومميزاته بالشكل الذي ييسر معرفة تأثير هذه السياسات على قطاعات الإقتصاد المختلفة، فإذا كانت هناك تغيرات في الطلب على الصادرات، فإنه ينبغي إتباع سياسة من شأنها زيادة حجم الصادرات وتقليل فرص الإستهلاك المحلي، خاصة إذا كانت مشكلة النقد الأجنبي تمثل عقبة أساسية أمام المخطط الإقتصادي.

تتأثر السياسات التجارية بالأوضاع السائدة في الإقتصاد المحلي والعالمي كما يلي:

1- على المستوى المحلي:

إن إرتفاع الصناعة المحلية مثلا وإشتداد حاجتها للسلع الرأسمالية والوسيطية والمواد الخام، يحتم على الدولة إتباع سياسة للتجارة الخارجية أكثر ملائمة قصد توفير هذه المستلزمات أو محاولة الإرتقاء ببدائل لها محلية، إضافة إلى أن الطلب المحلي الإستهلاكي يلعب دورا هاما

[1]- مصطفى محمد عز العرب، **سياسات وتخطيط التجارة الخارجية**، الدار المصرية اللبنانية، ص 18

في مختلف المنتجات عند تحديدها من حيث الكم، خاصة في ظل إنخفاض مرونته ودرجة أهميته وضرورته في السوق، أيضا فإن الحالة الإقتصادية العامة (كالتضخم أو الركود أو البطالة) لها دور هام في تحديد مضمون السياسة التجارية المتبعة، فمثلا قد تلجأ الدولة التي تعاني من تضخم جامح أو إرتفاع في مستوى البطالة إلى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات للمحافظة على توازن الأسعار وتحقيق إرتفاع معدلات التشغيل، كما يمكنها كذلك الإعتماد في هذا الشأن على الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتحقيق نفس الهدف.

2- على المستوى الدولي:

إن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على إتباع سياسة تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات من جهة، وضغط إستهلاكها المحلي من جهة أخرى.

ج-وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج:

تلعب وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج دورا هاما في رسم السياسات التجارية في مجال التجارة الخارجية، فإذا كانت عناصر الإنتاج سواء في مجال التصدير أو الإستيراد متوفرة، فإنها بذلك لاتشكل أي عبء على ميزانية النقد الأجنبي غير أن عدم توافرها يضع مشكلة أمام المخطط لهذه السياسات لأن إستيرادها والعمل على توفيرها يستدعي تدبير النقد الأجنبي اللازم، كما أن توافر أو ندرة عناصر إنتاج معينة قد يؤثر على إختيار الصناعات التصديرية أو الإستيرادية التي تقوم على إستغلال مثل هذه العوامل المتوفرة .

د- حجم ونطاق السوق الداخلي:

عند وضع أي سياسة للتجارة الخارجية نجد أن السوق الداخلية تلعب دورا مهما في تحديد ورسم هذه السياسة، ففي مجال الصادرات يلعب الطلب الداخلي على المنتجات المختلفة دورا هاما في تحديدها، كذلك فإنها تؤثر على السعر إذا ماكان نطاق وحجم الإنتاج لسد هذا الطلب يمكن من الإستفادة من الإنتاج الكلي، كما أن تشجيع أو الإقلاع من الواردات إنما يعتمد على الطلب الداخلي ومدى مرونته لأي تقلبات في مستوى الأسعار.

المطلب الرابع: أهداف السياسة التجارية الخارجية

أ-الأهداف الإقتصادية:

-تحقيق موارد الخزانة العامة:

قد يكون الحصول على موارد الخزانة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة الخارجية، وفي كثير من الحالات يعتبر الحصول على موارد هذه الطريق أكثر فعالية.

كما أن الموارد المالية التي يتم الحصول عليها عن هذا الطريق تكون على الأقل في جزء منها مدفوعة بواسطة الأجانب،على أنه يجب التحرر عند تحديد طريق تحديد هذا الهدف، فلو تم تحقيقه بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة دون تمييز قد يؤدي هذا إلى الإخلال بإعتبارات العدالة الإجتماعية أو بإعتبارات التنمية الإقتصادية أو هما معا.

كما أن الهدف يلزم لتحقيقه إختيار النوع المناسب من السلع والخدمات في التجارة الخارجية وبالتحديد أن تكون المرونة السعرية لطلب عرض هذا النوع من السلع ضيقة[1].

- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة:

والمقصود عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا على الإنتاج المحلي في بعض المجالات، وتشتد الحاجة إلى الحماية عندما تكون التكلفة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج، إن حماية المنتوج المحلي أمر جوهري، عندئذ تطبق الحماية، مثل حماية دول غرب أوروبا للإنتاج الزراعي، ولو أن ذلك سينتهي مع التطبيق الكامل لإتفاقية الجات[2].

- حماية الإقتصاد الوطني من سياسة الإغراق:

فالإغراق يعني تطبيق سياسة التمييز السعري في مجال التجارة الدولية، ويقصد بالإغراق، بيع السلع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية، وسياسة الإغراق تعتبر وسيلة ملتوية لكسب السوق الخارجي على حساب المنتجين المحليين، وخاصة بعض المحتكرين الأجانب بشكل مؤقت أو دائم.

---

[1]- مجدي محمود شهاب،مرجع سابق،ص118

[2] -عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق،ص118

- تشجيع الإستثمار من أجل التصدير:

ويأتي في إطار الإتجاه إلى تحرير التجارة الدولية والتحول إلى إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير وتشجيع إقامة المناطق الحرة، وتوفير الحوافز والمزايا اللازمة لزيادة وتشجيع الإستثمار من أجل التصدير، بما في ذلك تسهيل الإجراءات وتوفير إطار مؤسسي وبنية تصديرية تدفع إلى التحول نحو الإستثمار المحلي أو الإستثمار الأجنبي المباشر[1].

ب- الأهداف الإجتماعية:

تتمثل فيما يلي:

- حماية مصالح إجتماعية معينة:

كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلعة معينة، أو العمال المشتغلين في صناعة معينة، وهنا تنقلب مصالح هذه الفئات، طبقا لآلية معينة تجد أصلها في هيكل توزيع القوى السياسية في المجتمع إلى مصالح المجتمع في مجموعة.

- إعادة توزيع الدخل القومي:

قد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات أو الطبقات المختلفة، ويعتبر أحد أدوات السياسة التجارية لتحقيق هذا الهدف.

ونادرا مايعين إعادة توزيع الدخل القومي كهدف من أهداف السياسة التجارية ولكن هذه السياسة بالتظافر مع غيرها من السياسات الإقتصادية، وبالتحديد السياسة المالية تعتبر من السياسات الحيوية لتحقيق هذا الهدف[2].

[1] - نفس المرجع السابق،ص127-128

[2]- مجدي محمود شهاب،مرجع سابق،ص ص،122-123

خلاصة :

من خلال عرضنا لمفاهيم التجارة الخارجية وتطور النظريات الخاصة بها ،رأينا في مضمون نظريات التجارة الخارجية في صيغتيها القديمة والحديثة أن كل دولة تميل إلى التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتفوق في إنتاجها،وتميل إلى إستيراد السلع التي تمتاز الدول الأخرى في إنتاجها نسبيا ،إضافة إلى أن إختلاف نسب عوامل الإنتاج كثيرا مايؤدي إلى تخصص الأقاليم في إنتاج سلعة بالرغم من عدم توافر العوامل الأخرى.

كما تطرقنا في المبحث الأخير على مفهوم سياسة التجارة الخارجية، أنواعها والعوامل التي تؤثر عليها، إذ تبين لنا أن اللجوء إلى سياسة التجارة الخارجية إنما يرمي إلى تحقيق أهداف إقتصادية عامة، والمتمثلة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي ، تحقيق مستوى أعلى من التشغيل...إلخ وغيرها من الأهداف التي سطرت من أجلها هذه السياسة.

تمهيد:

تحرير التجارة الخارجية لم تكن خيارا بالنسبة للجزائروإنما فرضها التحول نحو إقتصاد السوق وبما أن سياسة الحماية المطبقة ضمن المسار الإشتراكي لم تثبت نجاعتها في النهوض بهذا القطاع، حيث بقي الإقتصاد يشهد تبعية مطلقة في ميدان الواردات من مواد أولية ومستلزمات الإنتاج إضافة إلى الإعتماد على النفط كأداة للتصدير.

وأمام هذه الأحداث المتسارعة التي يشهدها العالم تطمح الجزائر في أن تندرج ضمن هذه التحولات الجديدة خاصة بعد تخلي السلطات عن إحتكارها لنشاط التجارة الخارجية،فمع القوانين الجديدة للإصلاحات الإقتصادية أصبحت المبادلات التجارية الخارجية في الجزائر ذات بعد جديد وتوجهات حديثة.

في هذا الإطار قامت الجزائر بإرساء عدة تغييرات على مستوى هياكلها الإستراتيجية وخاصة الإقتصادية، سعيا منها لتحرير تجارتها الخارجية والرفع من قدراتها التنافسية من أجل مواجهة المنافسين الحاليين والمحتملين، كما قامت بإصدار جملة من القوانين قصد تشجيع الإستثمار خارج قطاع المحروقات والإستفادة من برامج الدعم والتعاون الدولية الموجهة لها فالشراكة الأجنبية تعد هي الأخرى من بين الأساليب القادرة على الرفع من تنافسية المؤسسات الجزائرية من خلال تطوير المعرفة واكتساب التكنولوجيا الحديثة.

على ضوء هذا سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر في هذا المجال بالإضافة إلى الاتفاقيات والشراكات التي قامت بها في مجال تحرير التجارة الخارجية وانعكاسات كل هذا على الميزان التجاري.

المبحث الأول: الإصلاحات الإقتصادية وأسباب وأهداف تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

المطلب الأول: أسباب وأهداف تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

أولا: أسباب تحرير التجارة الخارجية

إن قيام الجزائر بإصلاحات في تجارتها الخارجية من خلال تحريرها لم تكن أمرا إختياريا بمحض إرادتها بل فرضتها عليها التطورات الدولية الحاصلة من جهة والتطورات الداخلية من جهة أخرى ،ويمكن تقسيم أسباب تحرير التجارة الخارجية في الجزائر إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية.

أ-الأسباب الخارجية لتحرير التجارة الخارجية في الجزائر[1]:

-التحولات الإقتصادية العالمية:

إن النمو الهائل للإقتصاديات الغربية منذ الحرب العالمية الثانية كانت ناجمة عن حتميات إعادة البناء والإمكانيات الهامة لتطوير الإستهلاك الداخلي ووجود أسواق خارجية معتبرة،ناتجة عن هيمنة ذات طابع إستعماري بشكليه القديم والجديد وعن سوء تقييم أسعار المواد الأولية وتنظيم التحويل الواسع لمواد دول العالم الثالث عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات.

إنهيار الإتحاد السوفياتي[2]:

وذلك سنة 1989 وبعد توحيد الألمانيين سنة 1990 فقد أحدث ذلك صدمة على العالم عامة وعلى الجزائر خاصة، إذ فرض عليها إعادة النظر في سياستها الإقتصادية بعد خروج العالم من القطبية الثنائية إلى الأحادية التي تزعمها المعسكر الليبرالي والذي فرض سياسته الإقتصادية على العالم بأسره.

---

[1]- **مجلة دفاتر بواد كس،** من إعداد كل من الأساتذة مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم العدد رقم 7/مارس2017 ص139

[2]- زيرمي نعيمة ، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى إقتصاد السوق،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية الاقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2011/2010، ص 138

-الأزمة البترولية لسنة 1986:

إن إعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق 95% من إيرادات الصادرات و60% من الميزانية، أحدث أزمة حقيقية عندما إنخفضت أسعار المحروقات سنة 1986، إضافة إلى إنخفاض سعر صرف الدولار عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات، حيث وصل هذا الإنخفاض إلى 5 دولار سنة 1986 بعدما كان 30 دولار في نهاية 1985 فأحدث ذلك أزمة في الإقتصاد الجزائري.

ب-الأسباب الداخلية لتحرير التجارة الخارجية في الجزائر:

إن التغير على مستوى الأوضاع العالمية لم ترافقه إجراءات تصحيحية من طرف السلطات الجزائرية وهذا ناتج عن عدم وجود ميكانزمات للتكيف مع المحيط الدولي، الأمر الذي أثرسلبا على الأوضاع الداخلية للبلاد وزاد من حدة المشاكل وهي:

- تفاقم أزمة المديونية:

إن المخططات التنموية التي إتبعتها الجزائر والقائمة على الصناعات الثقيلة تتطلب مبالغ باهضة لتجسيدها وبالتالي قامت الدولة بإستثمارات مالية ضخمة تطلبت لتمويلها قروض معتبرة مقابل أن يتم تسديدها من إيرادات النفط، إلا إن سوء إستعمال هذه القروض في معظم هذه الحالات أدى إلى فقدان التوازن في الإستثمار وتطور الديون ومعدل خدمتها التي إستنزفت الجزء الأكبر من الإحتياط من الذهب والعملات الأجنبية من جهة، والنمو الديمغرافي وعدم فعالية طرق التسيير من جهة أخرى، كل هذه العوامل أدت إلى تصعيد الأزمة، إضافة إلى إنخفاض معدلات النمو وتدهور مستويات الإنتاج والإستثمار والتوظيف[1].

[1]- زيرمي نعيمة، مرجع سابق، ص 138

- عجز الميزان التجاري[1]:

يتكون الميزان التجاري من الصادرات والواردات من السلع والخدمات ويعتبر أهم عناصر ميزان المدفوعات، حيث أن إرتفاع حصيلة الصادرات يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من جهة وإلى زيادة القدرات الإستثمارية في الإقتصاد الوطني من جهة أخرى،بذلك يعتبر أهم بنود ميزان المدفوعات ومؤشر ذو أهمية بالغة الدلالة على الوضع الإقتصادي للدولة.

- متطلبات الوضع الإقتصادي الجديد[2]:

لقد أدى إنخفاض سعر البترول مع تراجع قيمة الدولار وتقلص حجم القروض الممنوحة للجزائر على المدى المتوسط إلى نقص الإحتياطي من العملة الصعبة لتمويل مخططات التنمية، ضف إلى ذلك التسيير البيروقراطي الذي أدى بالدولة إلى نتائج وخيمة وإنسداد وخيم على مستوى كل القطاعات، فأصبح إحداث تصحيح هيكلي للإقتصاد الوطني لا مفر منه، بالإضافة إلى المتطلبات الدولية بحيث أصبح هناك نظرة جديدة للإقتصاد الدولي،هي في طريق التشكل في إطار النظام الإقتصادي الدولي الجديد وظهور المنظمة العالمية للتجارة التي تشجع تحرير التجارة الخارجية، وتفضل إقتصاد السوق لهذا الغرض ليس من المنطقي على الجزائر غض النظر عن هذه التغيرات والتطورات على المستوى الدولي التي أصبحت حقيقة لا مفر منها لأنها أصبحت مقيدة بالتزامات اتجاه الهيئات الدولية المالية، لهذا السبب أصبح من الضروري الخضوع لشروط هذه المؤسسات التي تفرض تنفيذ إصلاحات عميقة وتحرير تام للتجارة الخارجية.

[1]- **مجلة دفاتر بواد كس**، من إعداد كل من الأساتذة مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، العدد رقم 7/مارس2017 ص140

[2] - **مجلة دفاتر بواد كس**، مرجع سابق، ص141

ثانيا: أهداف ودوافع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

تسعى الجزائر من خلال تحرير تجارتها الخارجية إلى تجاوز الأزمة الخانقة التي بات الإقتصاد الوطني يعاني منها تجسد في تدهور ميزان المدفوعات، والتفاقم الخطير للمديونية الخارجية للبلاد،أضحى من الضروري الإعداد لمرحلة مابعد البترول، ومن بين هذه الأهداف مايلي:

أ- الإعداد لمرحلة مابعد البترول:

يلعب قطاع المحروقات دورا هاما في الإقتصاد الوطني حيث يمثل مانسبته 98% من الصادرات وبالتالي فهو يحتل مركزا هاما في تمويل ميزانية الدولة والتجارة الخارجية، فيعد فرع حيوي في المبادلات التجارية الخارجية ولكن كون المحروقات ثروة زائلة جعل الإقتصاد الوطني مرهون بتغيرات أسعاره ومع تدهور السوق البترولي وإنعكاساتها السلبية على إقتصاديات البلاد، أضحى من الضروري البحث عن سبل أخرى غير قطاع المحروقات في السياسات الإقتصادية للبلاد، وعلى إثره رسمت الدولة عدة بدائل كالعمل على أن تكون إيرادات التصدير مستقبلا كافية لتغطية الفاتورة الغذائية التي تثقل كاهل الإقتصاد الوطني والعمل على تنويع الصادرات للتحضير لمرحلة مابعد البترول[1].

ب- التحكم في التضخم:

وذلك عن طريق إمتصاص فائض المعروض النقدي عبر السياسة النقدية والإئتمانية بالقدر الذي يضبط معدل التغيير في نصيب الوحدة من كمية النقود سعيا وراء المحافظة على إستقرار مستويات الأسعار، ويكون إمتصاص الفائض بتوجيه وسائل السياسة المالية نحو تخفيض الإنفاق العام وترشيده وزيادة حصيلة الدولة من الضرائب وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات بغية القضاء التدريجي على عجز الموازنة العامة بدلا من الإعتماد على التوسع في إصدار نقود جديدة، كما يتكامل مع وسائل النقدية والمالية الهادفة إلى إمتصاص الفائض النقدي والإنفاقي، وبالتالي يكون على الجزائر توسيع طاقاتها الإنتاجية وتنويعها لتصحيح الإختلالات والعقبات السابقة وتجاوزها باستخدام واستغلال كل الطاقات المتاحة في هياكلها الإنتاجية،نتيجة

[1]- بن طيرش عطا الله، **أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، 2011/2010، ص 85

لهذه الأسباب قامت الجزائر بانتهاج أسلوب جديد تهدف من وراءه إلى خلق الظروف الضرورية من أجل تدعيم القدرات التصديرية مع التقليل من التبعية، فاتجهت الجهود الأولى للإصلاح إلى الميدان الإقتصادي عامة بغرض التخفيف من حدة الأزمة والرفع من النمو الإقتصادي تمهيدا للخروج من الأزمة وقد تجسدت هذه الجهود في برامج إعادة الهيكلة.

كما أن لتحرير التجارة الخارجية دوافع تتمثل في:

- دافع إقتصادي يرتبط أساسا بمحاولة رفع الكفاءة الإقتصادية للجهاز الإنتاجي.
- دافع مالي يرتبط أساسا بمحاولة تخفيف العجز المالي الذي تسببه المؤسسات.
- دافع سياسي يرمي إلى إبعاد أصحاب القرار السياسي عن إستخدام القطاع العام.
- دافع إجتماعي يهدف إلى تحقيق المبادرة والحرية الشخصية للعنصر البشري.

المطلب الثاني: الإصلاحات الإقتصادية في مجال تحرير التجارة الخارجية الجزائرية

نتيجة حداثة الدولة الجزائرية المعاصرة كغيرها من الدول النامية التي تتبع سياسة تنموية مستقلة، إنتهجت الجزائر منذ إستقلالها سياسة حمائية اتجاه تجارتها الخارجية والغرض من هذه السياسة هو فرض الرقابة على التجارة الخارجية، لتنتقل وتتطور هذه الرقابة بداية من الرقابة في شكل الحماية التي برزت في سياسة إحتكارية التي شملت كل مبادلاتها بالخارج.

دوافع الإصلاح:

يمكن تقسيمها إلى دوافع داخلية وأخرى خارجية.

- دوافع داخلية:

عقب إستقلال الجزائر سنة 1962 تبنت النظام الإشتراكي كنظام إقتصادي من أجل النهوض بالتنمية الإقتصادية وتحقيق الرفاهية للدولة والمجتمع وكانت الجزائر تهدف من وراء هذا إلى تعزيز إستقلالها السياسي بالإستقلال الإقتصادي، ويرجع هذا الإختيار إلى:

- ضعف الإمكانيات المالية والتقنية للقطاع الخاص الوطني وعجزها عن إحداث التنمية الإقتصادية.
- الخوف من خضوع السوق الوطنية للسيطرة الأجنبية إذا ما ترك تنظيم الإقتصاد لقانون السوق.

– وتبنت الجزائر أسلوب التخطيط وتجلى ذلك من خلال المخطط الثلاثي(1967–1969)، المخططين الرباعيين الأول (70–1973) والثاني (74–1977) ثم المخططين الخماسيين الأول (80–1984) والثاني (85–1989)[1].

وهذا قد إنعكس التوجه الإقتصادي للدولة والمتمثل في النظام الإشتراكي على كل القطاعات الإقتصادية للدولة بما فيها قطاع التجارة الخارجية، حيث قامت الدولة بممارسة الإحتكار فيه.

حيث يرى المحللون والقارؤون للإقتصاد الجزائري لمرحلة الإقتصاد الموجه أن الجزائر حققت الكثير من الإيجابيات، ولكن في المقابل ظهرت نتائج سلبية ناتجة عن سوء التطبيق وقلة التجربة وتتجلى هذه النتائج السلبية في:

– الخلل التوازني في تسيير التنمية: حيث إنه في المرحلة الأولى من التنمية الإقتصادية كان التوجه إلى الإستثمار وتم الإعتماد على قواعد التسيير الإجتماعي على حساب قواعد التسيير الإقتصادي، وفي المرحلة الثانية (80–1989) إعتمد على تحسين مستوى التسيير على حساب حركة الإستثمار الإنتاجي.

– الخلل التوازني في تسيير قطاع التجارة الخارجية: حيث كانت هيمنة المحروقات على الصادرات واضحة حتى صارت المورد المالي الخارجي الوحيد بنسبة بلغت 97 % من الصادرات، فاستمرت التبعية للخارج بنسبة 80 % من وسائل الإستثمار والمعرفة التقنية والتكنولوجية[2].

– إهمال دور القطاع الخاص في المساهمة في عملية التنمية الإقتصادية، حيث تم تعطيل إمكانياته مع الإعتماد الكلي والتام على القطاع العام الذي أثبت عدم قدرته وحده على تحقيق أهداف الدولة الإقتصادية.

– دوافع خارجية:

بعد أزمة 1986 وجدت الجزائر نفسها في وضعية إقتصادية حرجة تتمثل في ضعف الإدخار المحلي من جهة ونقص حصيلة النقد الأجنبي المتأتية من الصادرات والتحويلات من الخارج

[1] ساكر العربي بتصرف، **الإقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، مصر 2006، ص295
[2] ساكر العربي، مرجع سابق، ص 296

ولم يبق للجزائر من خيار لتدبير أمرها إلا باللجوء إلى سحب قسطها الإحتياطي من صندوق النقد الدولي لتحسين أوضاعها الإقتصادية عامة وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات خاصة.

المطلب الثالث: سياسة التجارة الدولية في ظل المخططات التنموية

يتكون من ثلاث برامج وهي كالآتي:

برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي[1]:

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الذي أقر في أفريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول 2001-2004 بنسب متفاوتة وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية قصد تنشيط الإقتصاد الوطني .

أ- أهداف برنامج الإنعاش الإقتصادي:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة.
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ب- مضمون البرنامج: يتمحور طول الفترة 2000-2004 بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالانتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات، وكذلك مايخص التنمية المحلية والبشرية، وبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش حوالي 15974 مشروعا

- مرحلة سياسة دعم النمو:[2]

إنطلاقا من سنة 2005 قامت الجزائر ببعث برنامج لدعم النمو الإقتصادي للفترة 2005-2009 ويتضمن هذا البرنامج خمس محاور أساسية، وقد خصص للبرنامج غلاف مالي قدر بحوالي 60 مليار دولار للمحاور الخمس الأساسية وهي: تحسين ظروف المعيشة للسكان، تطوير المنشآت الأساسية، دعم التنمية الإقتصادية، تطوير الخدمة العمومية، تطوير التكنولوجيا الجديدة والإتصال.

[1] - **مجلة دفاتر بواد كس**، مرجع سابق، ص 151
[2] - **مجلة دفاتر بواد كس**، مرجع سابق ص152

- برنامج توطيد النمو الإقتصادي2010-2014:

جاء في برنامج توطيد النمو الإقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في البرنامجين السابقين حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ولهذا البرنامج عدة أهداف منها:

- إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج .

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج .

كما ركز على ضرورة دعم التنمية الفلاحية والريفية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخصيص مايزيد عن 1500 ملياردج، فيما يتعلق بالتنمية الصناعية فقد خصصت الدولة أكثر من 200 مليار دج من القروض البنكية المسيرة، أما في مجال الشغل فقد خصصت حوالي 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمراجعة الإدماج المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة[1].

[1] - تركية صغير، مرجع سابق، ص59-60-61

المبحث الثاني: الاتفاقيات والشراكات في مجال تحرير التجارة الخارجية

المطلب الأول: القوانين المنظمة للتجارة الخارجية في الجزائر

إن التجارة الخارجية في الجزائر خضعت لوضعيات مختلفة إتسمت بين الحرية والإحتكار تبعا لإختلاف المراحل التي مرت بها منذ الإستقلال لتنتهي في الأخير بتبني خيار تحرير تجارتها .

– ينص الدستور الجزائري المعدل في 28 نوفمبر 1996 في مادته 19 أن تنظيم التجارة الخارجية من إختصاص الدولة، كما يحدد القانون شروط ممارسة الخارجية ومراقبتها[1].

وكذلك هناك بعض الإجراءات نذكر منها:

1-التسهيلات المالية: بداية من القانون رقم 90-02 الؤرخ في سبتمبر 2002 الذي ينص في مادته السابعة على أن يسمح للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من خلال القيام بعملية تصدير منتجات خارج المحروقات،وتمس المادة مصدري الخدمات، ومن جانب آخر تم إقرار عملية التوطين والتسوية للصادرات خارج المحروقات[2].

كما تم إصدار الأمر 03-04 المؤرخ في 17 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على تصدير واستيراد السلع ويكرس هذا الأمر مبدأ تحرير إستيراد وتصدير السلع[3].

-**التسهيلات الضريبية:** من خلال القيام بمجموعة من الإعفاءات الجزئية أو الكلية من دفع الضرائب ومن أمثلة ذلك:

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ففي المادة 13 تعتبر كل المبيعات الموجهة نحو التصدير معفاة من TVA باستثناء بعض العمليات المتعلقة ببيع الأشياء الفنية.

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركاتIBS: من خلال المادة 12 من قانون المالية لسنة 1996 ويتمثل هذا الإعفاء لمدة 5 سنوات بالنسبة للمؤسسات التي تحقق عمليات تصديرية من

---

[1] - مولود قموح، **تحرير التجارة الخارجية في القانون الجزائري المغربي والتونسي**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد41جوان 2014، ص317

[2] - حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة – دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2012-2013، ص97

[3]- قطاف الويزة، **التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وآثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر2000-2013**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، كلية الاقتصاد، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة،2014/2013 .

السلع والخدمات إلى الخارج، أما بالنسبة للخدمات مدة الإعفاء 3 سنوات لفائدة وكالات السياحة والأسفار.

- الإعفاء من الدفع الجزافيVF ومن الرسم على النشاط المهنيTAP: لقد جاء إعفاء الصادرات خارج المحروقات عبر المادة 19 من قانون المالية لسنة 1996 وهذا باستثناء خدمات النقل البري والجوي والخدمات البنكية وخدمات إعادة التأمين كذلك إستفادة قطاع السياحة من إعفاء3 سنوات يمس فقط رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة وتم تدعيم هذا عن طريق المادة6 من قانون المالية لسنة 2006 [1].

- **منح معاملات تفضيلية لمؤسسات التصدير**: والتي تتمثل في:

أ- **إلغاء التخصيص المركزي للموارد بالعملة الصعبة:** بموجب التعليمة رقم94/20 المؤرخة في 1994/04/12 ،إعترفت السلطة بحرية الأعوان الإقتصاديين في تداول العملات الصعبة، كما نجم عن هذا الإتفاق إعادة النظر في قوائم الإستيراد المعمول بها والتي كانت تميز بين ثلاث أنواع من القوائم لكن مع صدور التعليمة رقم94/23 ألغى هذا التمييز وأصبحت كافة المنتوجات حرة التصدير والإستيراد [2].

ب- منح إعفاءات جبائية: ويندرج هذا ضمن سياسة الحث الجبائي التي تهدف إلى تشجيع الإستثمار، وذلك بموجب القانون رقم26-95 المؤرخ في 1995/12/30 من قانون المالية،الذي أعطى للصادرات من أداء الرسم على القيمة المضافة أما قانون الضرائب فقد نص على منح إعفاء مؤقت لمدة خمس سنوات على الأرباح الصناعية والتجارية لمؤسسات التصدير، كما تم تمديد الإعفاء من الضريبة من الدخل الإجمالي بالنسبة للمداخيل الناجمة عن التصدير [3].

ج- تعديل النظام الجمركي: تم إجراء تخفيضات في التعريفة الجمركية حيث تم تخفيضها من نسبة120٪ إلى60٪ ثم إنخفضت النسبة القصوى من 50٪ إلى 45٪ سنة 1997 ثم إلى 40٪ سنة 1998،وهكذا يقدر نسبة التخفيض بنسبة 10٪ سنويا من 1994 إلى 1997.

---

[1] - قطاف الويزة، مرجع سابق،ص67

[2] - بهلول مقران، **علاقة الصادرات بالنمو الإقتصادي خلال الفترة 1970-2005**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية، فرع إقتصاد كمي، جامعة الجزائر،2010-2011

[3] - بهلول مقران، مرجع سابق،ص65

أما للخطوة الثانية والمتعلقة بتعديل الأنظمة الجمركية فقد تمت بموجب القانون رقم 10/98 المتعلق بقانون الجمارك حيث ميز هذا التعديل بين نظامين أساسيين هما:

- نظام الأنشطة الصناعية الموجه للتصدير.
- نظام إعادة التموين بالإعفاء.

د- الإعفاء من إيداع الكفالة: وقد نصت على هذا الإعفاء المادة 104 من قانون المالية لسنة 1997 ويمس النشاطات التالية:

- السلع المخصصة لإعادة التصدير بعد التحويل.
- السلع الخاضعة لعمليات التحسين بغرض إعادة التصدير.
- الصادرات من مواد التغليف المخصصة للسلع المصدرة.

ج-الترخيص بفتح حسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين الذين يقومون بمهام التصدير

د- إلغاء أحكام المرسوم التنفيذي رقم 90/94 المؤرخ في 1994/04/10:

والمتعلق بالرقابة على نوعية المنتوجات المخصصة للتصدير،لكن مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 431/97 المؤرخ في 16 نوفمبر 1997 لم يعد المُصدر مجبرا على إستخراج الشهادة من قبل التصريح الجمركي إلا إذا كانت محل طلب من المشتري الأصلي [1].

[1] - العجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من إحتكار الدولة إلى إحتكار الخواص**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر،2007 ص258

المطلب الثاني: أهمية وآثار الشراكة الأوروجزائرية

أولا:أهمية الشراكة بالنسبة للإقتصاد الجزائري:

- **التنقل الحر للسلع:** تقوم الجموعة الأوروبية والجزائر بإنشاء منطقة للتبادل الحر تدريجيا وخلال فترة إنتقالية تمتد على مدار 12 سنة كأقصى حد إعتبارا من تاريخ دخول الإتفاق حيز التنفيذ تبعا لمحاور الإتفاقية وطبقا لأحكام الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1994 وغيرها من الإتفاقيات المتعددة الأطراف حول تجارة السلع،الملحقة بالإتفاق المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة [1].

- **تجارة الخدمات:** تمنح الجزائر لشركات المجموعة المؤسسة على إقليمها وممولي الخدمات التابعين للدول الأعضاء المجموعة الأوروبية معاملة لاتقل رعاية عن تلك التي تمنحها لشركاتها إبتداءا من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ، كما تمنح المجموعة الأوروبية نظاما مماثلا، كما تم تحرير قطاع النقل البحري في إطار النشاطات التي تمارسها الشركات البحرية لآداء الخدمات الدولية للنقل البحري.

- **التعاون الإقتصادي:** يهدف التعاون في المجال الإقتصادي إلى تدعيم عمل الجزائر من أجل تنميتها الإقتصادية والإجتماعية، وفي هذا الإطار يتعهد الطرفان بتعزيز تعاونهما الإقتصادي بما يخدم المصلحة بتقريب الإقتصاد الجزائري وإقتصاد المجموعة وخاصة الإقتصاد الذي يولد النمو ومناصب الشغل، والعمل على تحرير المبادلات بين الجزائر والمجموعة.

كما يعمل هذا التعاون على تشجيع التكامل الإقتصادي بين الدول المتعاونة كالجزائر مثلا،كما تشجع هذه الإتفاقية في هذا المجال التعاون العلمي والتكنولوجي، وتعزيز قدرات البحث في الجزائر وتحفيز الإبتكارات التكنولوجية وتبادل الخبرات[2].

- **التعاون في المجال الجمركي:** يهدف التعاون إلى ضمان إحترام نظام التبادل الحر من خلال تبسيط عمليات المراقبة والإجراءات الجمركية، والتسهيلات الجمركية لتسهيل عمليات تنقل السلع والخدمات والأشخاص،وتطبيق وثيقة إدارية وحيدة مماثلة لوثيقة المجموعة.

---

[1] - محفوظ العشب، **الوجيز في القانون الإقتصادي(النظرية العامة وتطبيقها في الجزائر)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص158

[2]- كرفي مباركة، **الشراكة الأورومتوسطية الجزائر(دراسة حالة)**، مذكرة لنيل شهادة لسانس LMD، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة،2015-2016، ص15

ثانيا: آثار إتفاق الشراكة الأوروجزائريةعلى المؤسسة الجزائرية:

لقد مرت الجزائر بظروف جعلتها تغير من استراتيجيتها الصناعية وعمدت لفتح أسواقها امام الاستثمار الأجنبي لاسيما عقود الشراكة مع الاتحاد الأوربي ولأن إختيار الشراكة كبديل لحل الأزمة رهان مستقبلي وتبقى درجة نجاحه متعلقة بظروف عديدة، وإرتأينا لتبيان أهم الآثار المحتملة السلبية والايجابية .

أ- **السلبيات:** وتمثلت فيما يلي :

1-الإغراق: ستجد المؤسسة الاقتصادية نفسها أمام تحديات كبرى فالفرق كبير بين منتوج وطني ومنتوج شريك أوربي خاصة من حيث المواصفات التقنية والتجارية بل ستجعل المنافسة مستحيلة فالشركات الأوربية تملك تكنولوجيا تفتقد إليها المؤسسة الجزائرية وسيكون دخول السوق الأوربي مغامرة لأن هناك مؤسسات وطنية فاشلة بكل المقاييس.

الأمر الذي يجعل السوق الجزائرية سوق استهلاكية أكثر منها إنتاجية كما أن المستهلك الجزائري سيتجه نحو السلع الأجنبية مما يؤدي إلى خفض المنتوج المحلي، خاصة في ظل الرسوم الجمركية المتبعة .

2-غلق بعض المؤسسات العمومية: في حالة خلاف بين شراكات (الجزائر والإتحاد الأوربي) فسيفسر حسب وجهة نظر الطرف الأقوى أي لصالح الإتحاد الأوربي، ومن بين الاجراءات المتخذة في هذه الحالة غلق المؤسسات، وتسريح العمال، كما ان الخزينة العمومية التي لا تستطيع تحصيل الضرائب على الأرباح لأن رأس مال الشراكات التي ستقام بالجزائر سيبقى أوربيا بنسبة 95% وذلك لضعف رأس مال الشراكات الجزائرية.

3- إقصاء المتعاملين اقتصاديا: إن الانفتاح الإقتصادي الذي عرفته الجزائر من خلال الشراكة أدى إلى ظهور منافسة غير قانونية (غياب آليات تحمي المنتوج أمام الكم الهائل للسلع الأجنبية) كما أن المستثمرين الأجانب قاموا بإنشاء شراكات في قطاعات كالمياه في الوقت الذي قررت فيه الدولة خوصصة المؤسسات العمومية النشطة في القطاع وهو خطأ كبير يبين إقصاء المتعاملين الاقتصاديين في المؤسسة الجزائرية رغم قدراتهم على إعادة تأهيل هذه المؤسسات بالإعتماد على الإطارات الجزائرية.

4- جلب الإطارات والعمال الأوربيين على حساب اليد العاملة:ستعاني المؤسسة الجزائرية من العمالة إذا تم جلب الإطارات والعمال الأوربيين إلى الجزائر خلال إنجاز مشاريع الشراكة كما فعلت الشركة الصينية في مشروع البناء الأمر الذي سيدفع بتحويل عمال الوظيفة العمومية لعمال متعاقدين أو مؤقتين وسيرهق بدوره ميزانية النقابة العمالية التي قامت بتسريح 600 ألف عامل ضمن 1.3 مليون عامل.

- خوصصة المؤسسات الصناعية :

1112 مؤسسة تتجه إلى الخوصصة الأمر الذي سيؤدي إلى مشاكل أخرى[1].

ب - الإيجابيات :

1- امكانية زيادة المنافسة بن المتعامليين الإقتصاديين المحليين نتيجة انخفاض أسعار المنتجات الوسيطة وقطع الغيار المستوردة وهو ما سوف يعمل على تحسين نتائج المؤسسات المحلية ويجعلها في وضع أفضل اتجاه الالتزامات الضريبية .

2- يؤدي تحديد الواردات إلى التأثير الايجابي على الإنتاج في المدى الطويل رغم تكاليف تحديد الواردات وهو ما يمكن أن يساهم في تشجيع ودفع الصادرات مما يمكن أن يؤدي لتحقيق ربح خاصة إذا كان ذلك مدعوما بالجوانب النوعية التنافسية.

3- إن القطاعات الإقتصادية كثيرة في الجزائر لها مزايا نسبية مقارنة بالدول الأوربية مثل قطاع الصناعات الغذائية والنسيجية والجلدية وتتطلب قدرا متواضعا من التأهيل الاقتصادي لإقتحامها للأسواق الدولية ومنها الأوربية ومثل هذه العوامل تعمل على إعادة تخصيص المواد نحو القطاعات التصديرية وتكون الجزائر مدعومة في ذلك ببعض العناصر مثل انخفاض تكلفة اليد العاملة والموارد الأولية.

4- تطور القطاع الخاص الوطني نتيجة برامج المساعدة الفنية المقدمة وهذا بشرط إصلاح المنظومة المصرفية ويمكن في هذا الشأن الاستفادة من التجربة الأوربية.

[1]- بيلحي امال، كربوعةالعالية، **الشراكة الأورمتوسطية ودورها في تنمية الاستقرارالجزائري**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، تخصص مالية بجامعة الجلفة لموسم، 2008 - 2009، ص73

المطلب الثالث: دوافع وآثار الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

جاء طلب الجزائر للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ضمن سلسلة الإصلاحات التي باشرتها منذ منتصف الثمانينات ،وعزمها إنتهاج نظام إقتصاد السوق والإنفتاح على الإقتصاد العالمي، ولقد عرفت مفاوضات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تغييرات في الآداء الإقتصادي الجزائري من شأنه إحداث عدة تأثيرات في مختلف الميادين.

أولا: دوافع إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: تتمثل فيما يلي[1]

– إنعاش الإقتصاد الوطني من خلال إرتفاع وزيادة قيمة المبادلات التجارية.

– تحفيز وتشجيع الإستثمارات وهذا مرتبط بنجاح الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على الإقتصاد في أواخر الثمانينات.

– مسايرة التجارة الدولية وذلك بسبب أن لجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية والجهوية للحصول على إحتياجاتها خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة لايسمح بها بالإستفادة من الفرص التي تقدمها هذه المنظمة.

– الإستفادة من المزايا التي تمنح للدول الأعضاء بالمنظمة كحماية المنتج الوطني من المنافسة خاصة في المدى القصير.

ثانيا: آثار الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

تتواجد الجزائر اليوم ضمن محيط وطني ودولي يتميز بتغير و آليات جديدة تحتم عليها التكيف والمواكبة وليس الإنعزال،ولذلك وجب معرفته وفهم كيفيات تأثيره ومن ثم تلافي تأثيراتها السلبية.

ومن بين الآثار التي يمكن أن تمس الجزائر من خلال إنضمامها للمنظمة العالمية للتجارة مايلي:

[1]- ناصر دادي عدون، **إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، الأهداف والعراقيل،مجلة الباحث، العدد الثالث،2005، ص 70-72

1- القيود الفنية على التجارة TBT: تتعلق بالقيود التي تتخذ طابعا أمنيا أو صحيا أو بيئيا وقد حددت المنظمة ذلك في 15 مادة و3 ملاحق،وإن الدول المتعاقدة في إطار المنظمة العالمية للتجارة مجبرة على الإلتزام بمواصفات قياسية محددة في إطار علاقة المنظمة العالمية للتجارة بمنظمة التقييس الدولية والتي تخص مواصفات السلع والخدمات (ISO 14000- ISO 9000) ، ومن المعلوم أن الجزائر لا تتعدى ملكيتها لعدد محدود جدا من الشهادات للنوع الثاني ونفس الشيء بالنسبة للنوع الأول، في حين تملك الدول المتقدمة عشرات الآلاف منها، وتشمل هذه المواصفات:

- الجودة.

- أنظمة إدارة البيئة.

- مواصفات المواد الأولية.

- المواد المصنعة .

- مواد التعبئة والتغليف....إلخ.

لايمكن لأي مؤسسة أن تخلق التنافسية بغياب مثل هذه المواصفات،وهذا يقودنا إلى القول أن الجزائر مجبرة إن أرادت الإستفادة من الإنفتاح العالمي أن تنتج سلعا ذات جودة وفق المواصفات الدولية ببذل مجهود إستثماري وبحثي كبير، مع عدم الإغفال أن الدول المتقدمة ستصدر المزيد من المواصفات غير المعروفة اليوم[1].

[1] - عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، **آثار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد2، ص67

2- حقوق الملكية الفكرية: تحكمها المادة (73) وقد جاءت مكملة لإتفاقية **باريس** سنة 1967المتضمنة حقوق الملكية الصناعية وإتفاقية **بارن** سنة 1971 الخاصة بحقوق التأليف، وتبقي الإتفاقية على منح الأعضاء نفس المعاملة التي تمنحها لمواطنيها فيما يخص حقوق الملكية الفكرية وتتعلق بما يلي:

- ضمان حقوق الملكية الفكرية ونطاق إستخدامها.

- براءة الإختراع.

- الرسومات الطوبغرافية.

- حماية المعلومات السرية.

المبحث الثالث: تقييم التجربة الجزائرية في مجال تحرير التجارة الخارجية

إنطلاقا من كون أن النظام العالمي للتجارة الخارجية يتشكل نتيجة تلك المبادلات التجارية للسلع والخدمات التي تقوم بها مختلف دول العالم، وإعتبارا من أنه لايمكن لأي بلد أن يعيش بمعزل عن باقي دول العالم الخارجي لما لتلك العلاقات من مزايا حسنة تعود على إقتصاديات هذه الدول، ولدراسة الشروط التي تتم عندها المبادلات الخارجية مابين البلدان، فإن الإقتصاديين يستعملون العديد من المؤشرات في قياس التجارة الخارجية والتي تعكس لنا نسليا حقيقة تطور حالة أو وضعية المبادلات الخارجية لبلد معين إتجاه باقي دول العالم الأخرى ومن بين هذه المؤشرات الميزان التجاري.

وسندرس في هذا المبحث حالة الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2016، وكذلك حالة الميزان التجاري.

المطلب الأول: دراسة حالة الصادرات خلال الفترة 2000-2016

تميزت الصادرات كغيرها بعدم التنوع وهيمنة قطاع واحد على الصادرات وهو قطاع المحروقات وضعف القطاعات الأخرى فيها،ولكن مع إتباع لسياسة الإصلاح في التجارة الخارجية وإستراتيجيتها لإقامة قطاع تصديري حيوي ونشيط هادف إلى الوصول إلى نتائج تسحب الإقتصاد الجزائري من المشاكل التي كان يعاني منها

وللوقوف على نتائج هذه الإصلاحات سنتطرق إلى مايلي:

أولا: دراسة تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال السنوات 2000-2016[1]

نوضح هذا من خلال الجدول التالي:

[1] - الإعتماد على إحصائيات بنك الجزائر، **النشرات الإحصائية الثلاثية**، ديسمبر2005-2008، نوفمبر 2015، ص65

جدول رقم (01) يوضح تطور قيمة الصادرات خلال الفترة 2000-2016.

الوحدة: م/دولار	صادرات المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		الصادرات الإجمالية	
السنوات	القيمة	النسبة٪	القيمة	النسبة٪	القيمة	النسبة٪
2000	21.06	97.27	0.59	2.73	21.65	100
2001	18.53	97.07	0.56	2.93	19.09	100
2002	18.11	96.79	0.60	3.21	18.70	100
2003	23.99	98.08	0.47	1.92	24.46	100
2004	31.55	97.92	0.67	2.08	32.22	100
2005	45.59	98.40	0.74	1.60	46.33	100
2006	53.61	97.94	1.13	2.06	54.74	100
2007	59.61	98.38	0.98	1.62	60.59	100
2008	77.19	98.22	1.40	1.78	78.59	100
2009	44.41	98.30	0.77	1.70	45.18	100
2010	56.12	98.30	0.97	1.70	57.09	100
2011	71.66	98.31	1.23	1.69	72.89	100
2012	70.58	98.38	1.15	1.60	71.74	100
2013	63.33	98.29	1.10	1.71	64.43	100
2014	58.46	97.23	1.67	2.77	60.13	100
2015	33.08	95.71	1.48	4.29	34.56	100
2016	27.92	95.25	1.39	4.75	29.31	100

نلاحظ من الجدول أن الصادرات عرفت فائضا وإرتفاعا خلال السنوات الماضية، حيث عرفت الصادرات الجزائرية إنخفاضا خلال سنة 2000، أين كانت أسعار البترول تقدر ب28.5 دولار للبرميل الذي كان سببا في تحقيق الرصيد الإيجابي، حيث كانت نسبة صادرات المحروقات تقدر ب 97.27٪، بينما الصادرات خارج المحروقات كانت نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة حيث قدرت نسبتها 2.73٪ بقيمة 0.59 مليار دولار، إلا أن هذا الرصيد إنخفض خلال السنتين التاليتين ليصل إلى 19.09 مليار دولار في 2001 و18.7مليار دولار سنة 2002.

– إلا أنه إنطلاقا من سنة 2003 إلى غاية 2008 سجلت الصادرات الإجمالية فائضا حيث وصل إلى 78.59 مليار دولار في 2008 حيث وصلت صادرات المحروقات إلى 77.19 مليار دولار، كما عرفت الصادرات الجزائرية إنخفاضا وصل إلى 45.18 مليار دولار سنة 2009، وذلك نتيجة إنخفاض صادرات المحروقات حيث كانت قيمتها 44.41 مليار دولار حيث بلغ سعر البترول آنذاك 62.35 دولار للبرميل لتعاودالصادرات الإجمالية إرتفاعها من جديد، حيث وصلت الصادرات إلى 57.09 مليار دولار سنة 2010 و72.89 مليار دولار سنة 2011 حيث وصلت قيمة أسعار البترول إلى 80.35 و 112.92 دولار للبرميل على الترتيب.

لكن الصادرات الجزائرية عرفت إنخفاضا طفيفا سنة 2012 و2013 حيث وصلت الصادرات الإجمالية إلى 64.43 مليار دولار سنة 2013 وذلك نتيجة لإنخفاض صادرات المحروقات التي تقدر بحوالي 63.33 مليار دولار.

أما خلال الفترة الزمنية من 2013–2015 وبالتحديد خلال الأزمة النفطية لوحظ إنخفاض في صادرات المحروقات في 2015، مقارنة بسنة 2014 بنسبة 43.4٪، علما أن الكميات المصدرة قد شهدت إنخفاضا طفيفا(–0.3٪)، كما تراجعت الصادرات من المحروقات من 58.46 مليار دولار في 2014 إلى 33.08 مليار دولار في 2015.[1]

[1]- بنك الجزائر التقرير السنوي 2015، التطور الإقتصادي والنقدي، نوفمبر 2015، ص60

كما يلاحظ إنخفاض قيمة الصادرات من المحروقات بنسبة 15.6٪ في 2016 وذلك عل الرغم من الزيادة المحسومة في الكميات المصدرة(10.7٪)، تراجعت صادرات المحروقات من 33.08 مليار دولار سنة 2015 إلى 27.92 مليار دولار سنة 2016، في حين عرفت صادرات المحروقات إنتعاشا في الثلاثي الرابع من 2016 بقيمة 8.47 مليار دولار، أي زيادة قدرها 2 مليار دولار[1].

أما الصادرات من السلع خارج المحروقات،فتبقى مستوياتها ضعيفة هيكليا وبعيدة عن القدرة الكامنة للإقتصاد الوطني في هذا المجال بعد أن إرتفعت بين سنتي 2013 و2014 تراجعت هذه الصادرات في 2015 مسجلة 1.48 مليار دولار مقابل 1.67 مليار دولار سنة 2014[2]. في حين بقيت صادرات السلع خارج المحروقات على مستوى منخفض يقدر بحوالي1.39 مليار دولار في 2016، فهي مركزة في ثلاث فئات من السلع: الأسمدة المعدنية أو الكيميائية الآزوتية، الأمونياك اللامائي، السكر والتي تمثل مايقارب ثلاثة أرباع إجمالي صادرات السلع خارج المحروقات(72٪)[3].

ويمكن القول أن الجزائر لازالت في مصف الدول النامية في تجارتها الخارجية (الصادرات)، حيث لوحظ سيطرة مادة واحدة أو إثنتين على النسبة العظمى من قيمة الصادرات وغالبا ماتكون في صورة مواد خام أو سلع نصف مصنعة.

[1]- بنك الجزائر التقرير السنوي 2016، التطور الإقتصادي والنقدي، سبتمبر 2017، ص50
[2]- بنك الجزائر التقرير السنوي 2015، التطور الإقتصادي والنقدي، نوفمبر 2015، ص 60
[3] -بنك الجزائر التقرير السنوي 2016، التطور الإقتصادي والنقدي، سبتمبر 2017، ص51

المطلب الثاني: دراسة حالة الواردات خلال الفترة 2000-2016

أ- الفترة 2000-2013:

عرفت الواردات الجزائرية زيادة في قيمتها خلال السنوات الأخيرة نظرا لتحرير التجارة الخارجية الجزائرية وهو مايمكن ملاحظته في الجدول رقم (02)[1]:

الوحدة: مليار/دولار

السنوات	صادرات المحروقات	الواردات
2000	21.06	-9.35
2001	18.53	-0.56
2002	18.11	-12.01
2003	23.99	-13.32
2004	31.55	-17.95
2005	45.59	-19.89
2006	53.61	-20.68
2007	59.61	-26.35
2008	77.19	-38.07
2009	44.41	-37.4
2010	56.12	-38.89
2011	71.66	-46.93
2012	70.58	-51.57
2013	63.33	-55.02

WWW.BANK-OF-ALGERIA.DZ/htlm/bulletin stathstique.htm

[1]- قطاف الويزة، **التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثرها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر 2000-2013**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة،2013-2014، ص 103

منحنى بياني رقم (01) يوضح تطور قيمة الواردات خلال الفترة 2000-2013

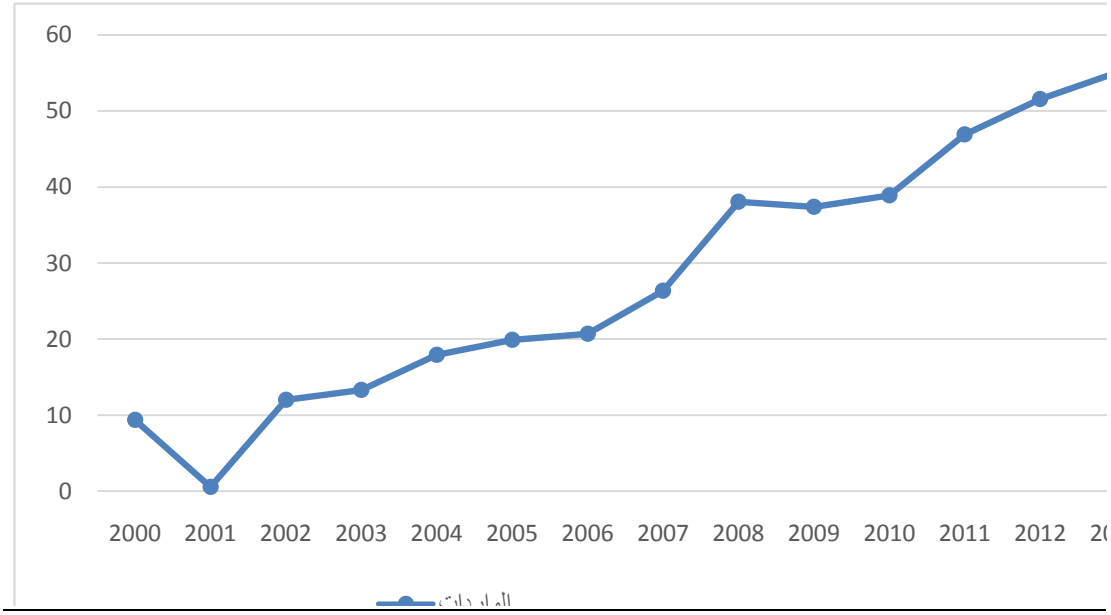

من إعداد الطلبة إعتمادا على معطيات الجدول

ما يمكن ملاحظته من الجدول والمنحنى البياني هو التزايد المستمر والصعودي في الواردات الجزائرية،حيث كانت عام 2000 تقدر بحوالي 9.35 مليار دولار لتصبح عام 2013 حوالي 55.02 مليار دولار وهذا ما يؤكد عدم نجاعة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على المؤسسات الاقتصادية.

***التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2013**

الجدول رقم (03) التالي يوضح التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة2000-2013:

السنوات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية	الواردات الإجمالية
2000	129	2415	428	1655	85	3068	1393	9173
2001	139	2395	478	1872	155	3435	1466	9940
2002	145	2740	562	2336	148	4423	1655	12009
2003	114	2678	689	2857	129	4955	2112	13543
2004	208	3604	803	3591	208	7020	2765	18199
2005	212	3587	751	4088	160	8452	3107	20357
2006	244	3800	843	4934	96	8528	3011	21456
2007	313	4827	1277	6918	142	9954	4008	27439
2008	595	7796	1376	9154	86	15434	5036	39479
2009	549	5863	1201	10165	234	15140	6145	39297
2010	945	6027	1406	9944	330	15573	5987	40212
2011	1146	9805	1776	10431	229	15951	7944	47300
2012	4955	9023	1839	10629	329	13604	9997	50376
2013	4356	9572	1766	10810	449	15745	12205	54903

المديرية العامة للجمارك على الموقع www.douane.dz

بنك الجزائر،النشرات الإحصائية الثلاثية مارس 2001،ديسمبر2005،ديسمبر 2008مارس 2014 ص28،على الموقع:

OF ALGERIA.DZ/htlm/bulletin statisttique.htmWWW.BANK

- من خلال الجدول نلاحظ أن هناك أربع مجموعات من السلع سيطرت على الواردات الجزائرية خلال هذه الفترة ويتعلق الأمر بكل من سلع التجهيز الصناعي والمواد الغذائية

،المنتجات نصف مصنعة وسلع الإستهلاك بحيث احتلت هذه السلع المراتب الأولى على الترتيب حيث عرفت التجهيزات الصناعية زيادات متتالية من سنة 2000 إلى 2008 تقدر الواردات من هذه السلعة بحوالي 3068 مليون دولار وسنة 2008 15434 مليون دولار، ولكن إبتداءا من هذه السنة عرفت الواردات من هذه السلعة إستقرارا طفيفا حيث بلغت في 2012 حوالي 15745 مليون دولار.

المنتجات نصف مصنعة التي تحتل المرتبة الثانية من مجموع الواردات عرفت تزايدا مستمرا، حيث كانت عام 2000 تقدر بحوالي 1655 مليون دولار لتصبح عام 2013 حوالي 10810 مليون دولار.

المواد الغذائية كذلك عرفت تزايدا مستمرا منذ عام 2000 بقيمة 2415 مليون دولار لتعرف عام 2013 مبلغ 9572 مليون دولار من الواردات.

أما فيما يخص المواد الإستهلاكية فقد كانت هي كذلك في تزايد مستمر إلى غاية 2013 حيث بلغت ماقيمته 12205 مليون دولار.

أما فيما يخص المواد الأولية والطاقة فقد إحتلتا المراتب الأخيرة بالإضافة إلى سلع التجهيز الفلاحي التي سجلت نسبا ضئيلة نسبيا مقارنة بالواردات الأخرى[1].

ب-الفتة 2014-2016:

تشير دراسة هيكل الواردات من السلع خلال هذه الفترة حسب فئات المنتجات أن أربعة (04) من ثمانية (08) مجموعات للمنتجات المستوردة تفسر مايقرب 83٪ من الإنخفاض في الواردات وهي: منتجات التجهيز الصناعية، المنتجات نصف مصنعة، المنتجات الغذائية، والمنتجات الإستهلاكية غير الغذائية، والجدول التالي يبين تطور كميات هذه المنتجات[2]:

[1]- قطاف الويزة، مرجع سابق، ص106-107

[2] - بنك الجزائر التقرير السنوي 2015، الطور الإقتصادي والنقدي، نوفمبر 2015، ص62

جدول رقم (04) يبين التركيبة السلعية لبعض المنتجات خلال 2014-2016:

الوحدة: مليار/دولار

السنة	منتجات التجهيز الصناعية	المنتجات النصف مصنعة	المنتجات الغذائية	المنتجات الإستهلاكية غير غذائية
2014	18.12	12.30	10.55	9.89
2015	16.37	11.48	8.95	8.24
2016	14.71	10.97	7.86	7.9

إعتمادا على نشرية بنك الجزائر التقرير السنوي 2015،الطور الإقتصادي والنقدي،نوفمبر 2015

المنحنى البياني رقم (02) يوضح تطور قيمة الواردات خلال الفترة 2014-2016

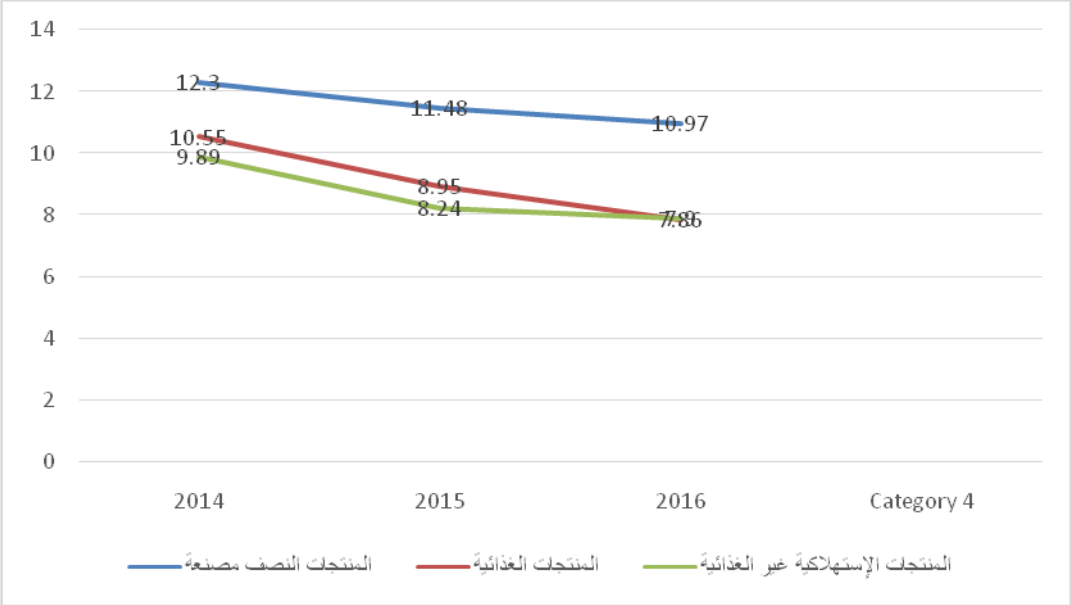

إعتمادا على نشرية بنك الجزائر التقرير السنوي 2015،الطور الإقتصادي والنقدي،نوفمبر 2015

نلاحظ من الجدول والمنحنى البياني أن منتجات التجهيز الصناعية، التي تحتل المرتبة الأولى، بحصة نسبية في إجمالي الواردات قدرها 31.1٪ بمبلغ 1.75 مليار دولار،حيث إنخفضت من 18.12 مليار دولار في 2014 إلى 16.37 مليار دولار في 2015، ويرجع هذا الإنخفاض الذي يفسر 24.9٪ من إجمالي الواردات من السلع أساسا إلى تراجع مركبات

الأشخاص والبضائع، لتنتقل إلى 14.71 مليار دولار في 2016 بسبب إنخفاض الواردات من المحركات النفاثة، ومركبات نقل البضائع والأشخاص.

بحصة نسبتها 21.81٪ من إجمالي الواردات، تحتل المنتجات النصف مصنعة المرتبة الثانية، حيث تراجعت واردات هذه السلع من 12.30 مليار دولار في 2014 إلى 11.48 مليار دولار في 2015، لتنخفض إلى 10.97مليار دولار سنة 2016.

أما بالنسبة للواردات من المنتجات الغذائية فهي تحتل المرتبة الثالثة بمبلغ 1.60 مليار دولار، أي بتراجع قدره 10.55مليار دولار سنة 2014 إلى 8.95 مليار دولار في 2015، لتنخفض في 2016 إلى 7.86 مليار دولار ويرجع هذا الإنخفاض إلى إنخفاض واردات الحبوب (-730مليون دولار) والواردات من مسحوق الحليب بقيمة (-185 مليون دولار)[1].

أما المنتجات الإستهلاكية غير الغذائية فهي تحتل المرتبة الرابعة بنسبة قدرها 15.7٪ من إجمالي الواردات،حيث بلغت واردات هذه السلع 8.24 مليار دولار في 2015 مقابل 9.89 مليار دولار في 2014 ،أي بإنخفاض يتجاوز 1.65مليار دولار،ويرجع هذا الإنخفاض الذي يفسر 23.5٪ من تراجع إجمالي الواردات أساسا إلى إنخفاض كل من الواردات من السيارات السياحية (-997 مليون دولار)، وبدرجة أقل الواردات من الأدوية (-212 مليون دولار) ساهم إتخاذ عدة تدابير منذ 2015 الهادفة لإحتواء الإرتفاع المفرط في الواردات،في إنخفاض مستواها،تشمل هذه التدابير تشديد المتطلبات من حيث المعايير وكذا تحضير تدابير تأطير الواردات،كما خفض نسبة رأس المال الإحترازي للمصارف مقارنة بإلتزاماتها من حيث التجارة الخارجية وكثف الرقابة على المعاملات التجارية الخارجية مباشرة على مستوى فروع المصارف[2].

[1]- بنك الجزائر التقرير السنوي 2016، الطور الإقتصادي والنقدي، سبتمبر 2017 ص52

[2] - بنك الجزائر التقرير السنوي 2015، الطور الإقتصادي والنقدي، نوفمبر 2015 ص61-62

المطلب الثالث: دراسة حالة الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016

السنوات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات
2000	12.30	21.65	-9.35
2001	9.61	19.09	-0.48
2002	6.7	18.70	-12.01
2003	11.14	24.46	-13.32
2004	14.27	32.22	-17.95
2005	26.47	46.33	-19.89
2006	34.06	54.74	-20.68
2007	34.24	60.59	-26.35
2008	40.52	78.59	-38.07
2009	7.78	45.18	-37.4
2010	18.2	57.09	-38.89
2011	25.96	72.89	-46.93
2012	20.17	71.74	-51.57
2013	9.41	64.43	-55.02
2014	0.46	60.13	-59.67
2015	-18.08	34.56	-52.64
2016	-20.12	29.31	-49.43

المصدر: إعتمادا على إحصائيات:**بنك الجزائر** النشريات الإحصائية الثلاثية: مارس 2001،ديسمبر 2005، ديسمبر 2008، مارس 2014 ص15، سبتمبر 2017 ص55

منحنى رقم (03) يوضح تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016

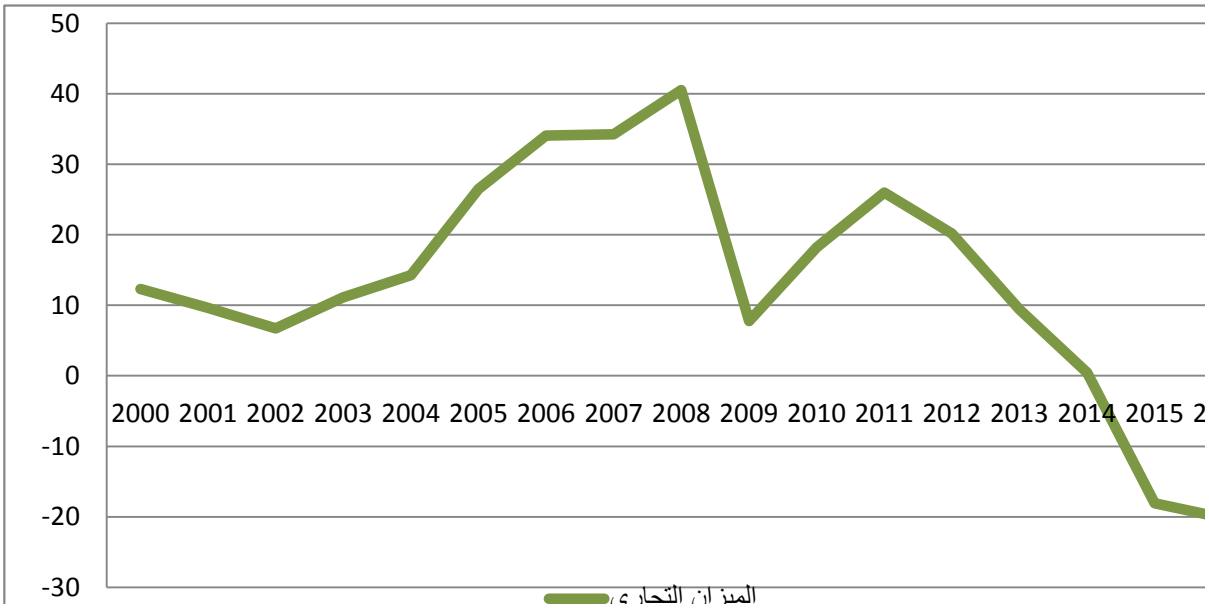

من إعداد الطلبة إعتمادا على معطيات الجدول

يلاحظ من الجدول والشكل أن الميزان التجاري عرف رصيدا موجبا من 2000 إلى 2014، حيث حقق عام 2000 رصيدا 12.30 مليار دولار لينخفض الرصيد عام 2001 و2002 إلى 9.61 و 6.70 مليار دولار على التوالي إلى غاية 2008 أين حقق رصيد بقيمة 40.52 مليار دولار، ليبقى الميزان التجاري بعد هذه السنة في تذبذب من إرتفاع وإنخفاض ليستقر عام 2013 برصيد 9.41 مليار دولار، ويرجع هذا التذبذب نتيجة لإرتفاع الواردات الجزائرية،كما تفاقم عجز الميزان التجاري بقيمة 2.04 مليار دولار، ليبلغ 20.13 مليار دولار في 2016، مقابل 18.08 مليار دولار في 2015 وهو ثاني عجز يسجل بعد 18 سنة.[1]

على ضوء كل هذا يمكن القول أن الفائض الذي عرفها الميزان التجاري لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الوطني، رغم الإصلاحات التي قامت بها الدولة في مجال تحرير التجارة الخارجية، حيث أنه لازال يتخبط في مشاكل عديدة، ومن بينها إعتمادها على مداخيل مصدر واحد من التجارة الخارجية وهي صادرات المحروقات، والمرتبطة بدورها بأسعار النفط.

[1]- بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية ، مارس2001، ديسمبر 2005، ديسمبر 2008، مارس 2014، ص15، سبتمبر 2017 ص53

خلاصة:

إن الميزان التجاري له أهمية كبيرة في تحديد وضعية البلد الإقتصادية وهذا بعد معرفة حالاته إما فائضا أو عجزا.

وبعد تحليل كل من صادرات وواردات الجزائر خلال هذه الفترة وجدنا أن الواردات ترتبط بالخارج من خلال إرتفاع قيمة الوردات التي لم تستطع تلبيتها وتغطيتها على المستوى الدولي، في حين لاحظنا أن صادرات المحروقات تهيمن بنسبة كبيرة جدا على الصادرات الجزائرية وإعتماد الإقتصاد الوطني بشكل لامتناهي على مداخيل هذه الصادرات المرتبطة بإرتفاع وإنخفاض أسعار النفط.

من خلال الدراسة السابقة لاحظنا أن الميزان التجاري شهد فائضا خلال السنوات السابقة، إلا أنه شهد عجزا في السنوات الأخيرة بسبب أزمة إنهيار أسعار النفط صاحبها إرتفاع كبير في فاتورة الإستيراد رغم الإصلاحات التي قامت بها الدولة في مجال تحرير التجارة الخارجية.

الخاتمة :

إن التجارة الخارجية هي عصب أي إقتصاد فهي تلعب دور كبير في النشاط الإقتصادي من خلال إعتبارها مؤشرا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي،وذلك لإرتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها، وكذلك قدرتها على الإستيراد.

لقد أبدت الدولة الجزائرية مجهودات جبارة لتحسين أوضاعها الإقتصادية والسياسية من أجل مواكبة التطورات العالمية، وذلك منذ بداية التسعينات،حيث باشرت ببرامج تقويمية ترمي إلى إستعادة التوازنات المالية والخارجية، ومجموعة من الإصلاحات الإقتصادية التي تهدف إلى تحرير الإقتصاد الوطني في مجال التجارة الخارجية، ففتحت المجال أمام التجار والوكلاء المعتمدين للقيام بعمليات الإستيراد والتصدير بعد ورفع الإحتكار جزئيا.

كما عرفت الجزائر تفتحا كبيرا على العالم الخارجي إرتكز أساسا في عقد إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، التي كانت تسعى من خلاله إلى تعزيز تنافسية الإقتصاد الوطني من خلال الإستفادة من المزايا الإقتصادية التي تتمتع بها الدول الأوروبية،وتقليل المنافسة التي تهدد إقتصادنا، وكذلك المفاوضات فيما يخص الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يؤكد خيارها في التحرير التجاري، وإزالة كل القيود في هذا المجال ضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي يهدف إلى إعداد الأرضية المناسبة للإستثمار.

بالنسبة للأسئلة الفرعية المطروحة فالسؤال الأول فيما يخص تعريف التجارة الخارجية وأهم سياساتها والنظريات التي تحكمها فقد أجبنا عليها في الفصل الأول،أما فيما يخص السؤال الفرعي الثاني المتعلق بتأثير تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر فقد تم الإجابة عليه من خلال تقديم إحصائيات وتحاليل متعلقة بتطور الصادرات والواردات وكذلك الميزان التجاري خلال فترة الدراسة.

ولإختبار صحة الفرضيات، نجد أن الفرضية الأولى صحيحة إلى حد ما فيما يخص أن تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى تنشيط بعض القطاعات التي تعتبر المحرك الأساسي للإقتصاد،

والذي يؤدي إلى تحفيز الحركة التجارية وخلق فرص العمل ومنتجات،أما فيما يخص تنويع الصادرات فلم نرى هذه النتيجة خلال الدراسة،حيث أن صادرات المحروقات لازالت تطغى على الصادرات الكلية للجزائر وهذا مايشكل خطرا بسبب تذبذب أسعار النفط، أما بالنسبة للفرضية الثانية فيما يخص أن تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري فقد أثبتتها الدراسة من خلال ملاحظة إنتعاش الميزان التجاري خلال السنوات الأخيرة بفضل الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الدولة فيما يخص تحرير التجرة الخارجية،ولكنه تأثر في الفترة الأخيرة بسبب إنخفاض أسعار البترول.

وبهذا يمكن الخروج بمجموعة من النتائج أهمها:

1- لايمكن في كل حال من الأحوال الإعتماد وبشكل أساسي على مورد وحيد في التصدير وهو البترول وبالتالي عملية التحرير جاءت كحتمية وليست خيار بالنسبة للجزائر.

2- إن تحرير التجارة الخارجية يهدد العديد من الأنشطة الإقتصادية نظرا لفتح المجال أمام المنتجات الأجنبية، مما يؤدي إلى إنخفاض تنافسية السلع الوطنية.

3- تحرير التجارة الخارجية يعطي للمستهلك العديد من الخيارات حول إختيار السلع، وكذا تحفيز المؤسسات الجزائرية على بذل المزيد من الجهود لإنتاج منتوجات مقبولة لدى المستهلك.

4- إن إنتعاش الميزان التجاري الجزائري مرتبط بأسعار المحروقات.

التوصيات والإقتراحات:

1-ضرورة إستغلال بعض القطاعات كقطاع الفلاحة، والصناعات الإستخراجية، والسياحة والصناعات التقليدية من أجل تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

2- على الجزائر الرفع من كفاءة المؤسسات الإقتصادية وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من كفاءتها الإنتاجية كما ونوعا.

3-وضع إستراتيجية وطنية واضحة في المفاوضات للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

قائمة المراجع:

أ- **الكتب:**

1- حميدي عبد العظيم، إقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراءالشرق،مصر ،1996

2- ساكر العربي بتصرف، الإقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، مصر .

3- سامي خليل، الإقتصاد الدولي، نظرية التجارة الدولية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة 2001.

4- مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي المعاصر، بدون دارنشر،الإسكندرية، 2007.

5- محفوظ العشب، الوجيز في القانون الإقتصادي (النظرية العامة وتطبيقها في الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،1993.

6- سامي عفيف حاتم، إقتصاديات التجارة الدولية،الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى،مصر 2003.

7- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2006.

8- سامي عفيفي حاتم،التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية البنانية، القاهرة.

9- مصطفى محمد عز العرب سياسات وتخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرية اللبنانية.

10- شقيري نوري موسى، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان2015.

11- موسى سعيد مطر، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2001.

12- عادل أحمد حشيش ومحمود مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية الجديدة الإسكندرية ،مصر.

13- عادل أحمد حشيش، ومجدي محمود شهاب، أساسيات الإقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان،2003.

14- عبدالمطلب عبد الحميد، السياسات الإقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

ب-الرسائل والأطروحات:

15- حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة -دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد دولي ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2012-2013.

16- بن طيرش عطا الله، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،تخصص تجارة دولية،معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،المركز الجامعي غرداية،2011/2010.

17- بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الإقتصادي خلال الفترة 1970-2005، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية، فرع إقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2010-2011.

18- بيلحي امال، كربوعة العالية الشراكة الأور متوسطية ودورها في تنمية الاستقرار الجزائري مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس تخصص مالية بجامعة الجلفة لموسم 2008 . 2009.

19- تركية صغير، سياسة التجارة الدولية في الجزائر وإنعكاساتها على الآداء الإقتصادي خلال الفترة 1990-2014،مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تجارة دولية، جامعة حمة لخضر، الوادي ، 2014-2015.

20- زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى إقتصاد السوق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،تخصص مالية دولية كلية الاقتصاد جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2011/2010.

21- العجة الجيلالي،التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من إحتكار الدولة إلى إحتكار الخواص، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،الجزائر،2007 .

22- قطاف الويزة،التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وآثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر2000-2013،مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، كلية الاقتصاد،جامعة أكلي محند أولحاج،البويرة،2013- 2014.

23- كرفي مباركة،الشراكة الأورومتوسطية الجزائر(دراسة حالة)،مذكرة لنيل شهادة لسانس LMD،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2015-2016.

24- نوال عبابسة، التخصص الدولي: بين النظرية والواقع، حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة

25- الماجستير، تخصص التحليل والإستشراف الإقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009.

ج- المجلات والدوريات:

26- بنك الجزائر النشريات الإحصائية الثلاثية: مارس 2001،ديسمبر 2005،ديسمبر 2008، مارس 2014.

27- عياش قويدر،إبراهيمي عبد الله، آثار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد2.

28- مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد (5) العدد (17)،2013 35-

29- مجلة دفاتر بواد كس من إعداد كل من الأساتذة مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، جامعة عبد الحميد ابن باديس ،مستغانم العدد رقم 7/مارس2017.

30- مولود قموح، تحرير التجارة الخارجية في القانون الجزائري المغربي والتونسي، مجلة العلوم الإنسانية،عدد41جوان 2014.

31- ناصر دادي عدون، إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث، العدد الثالث،2005.

32- بنك الجزائر التقرير السنوي 2016،التطور الإقتصادي والنقدي، سبتمبر 2017

33- بنك الجزائر التقرير السنوي 2015،التطور الإقتصادي والنقدي، نوفمبر 2015.

د- المواقع الإلكترونية:

34- بنك الجزائر على الموقع:

WWW.BANK-OF ALGERIA.DZ/htlm/bulletinstatisttique.htm

35- المديرية العامة للجمارك على الموقع: www.douane.dz

قائمة الأشكال:

رقم المنحنى	عنوان المنحنى	الصفحة
01	تطور قيمة الواردات خلال الفترة 2000-2013	55
02	تطور قيمة الواردات خلال الفترة 2014-2016	57
03	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016	60

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور قيمة الصادرات خلال الفترة 2000-2016	50
02	تطور قيمة الواردات خلال الفترة 2000-2013	53
03	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة: 2000-2013	55
04	التركيبة السلعية لبعض المنتجات خلال 2014-2016	57
05	حالة الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016	58

الملخص:

لقد تناولنا في هذا البحث أثر تحرير التجارة الخارجية بمنظور إقتصادي وهو الميزان التجاري، من خلال أسباب قيام التبادل الدولي، والغاية من تحرير قطاع التجارة الخارجية وأفضل السبل إلى ذلك.

حيث إزدادت وتيرة التوجه نحو تحرير قطاع التجارة الخارجية خاصة بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي إضطلعت بمهمة تنظيم علاقات التجارة الدولية، حيث أن هذه المنظمة لديها أحكام خاصة بالدول النامية، تقدم لها المشورة والمساعدة لتخطي الإختلالات التي قد تصيب إقتصادياتها، خاصة ماتعلق منها قسم الميزان التجاري.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، تحرير التجارة الخارجية، الميزان التجاري.

Résume :

Dans cet article, nous avons traitè de l' impact de la libéralisation du commerce extérieur sur la variable économique,ce qui est de la balance commerciale,à travers les raisons de change international,et le but de la libéralisation du commerce extérieur et les meilleures façon de la faire.

Où le rythme accru de la libéralisation tendance du commerce extérieur,surtout âpres la création de L' OMC,qui a entrepris la tache d′organiser des relations commerciales internationales.

Mot clé: Le commerce extérieur,la libéralisation du commerce extérieur, la balance commerciale.